جامعة مولود معمري - تيزي وزو-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

أثر تدخل صندوق النقد الدولي على السياسة الاقتصادية للجزائر خلال الفترة (1989-2014)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: سياسة عامة وإدارة محلية.

إعداد الطالبتين:

- عباس صوريا
- قادوري نادية

إشراف الأستاذة:

- نوري ياسمين

أعضاء لجنة المناقشة

- أ. د. عزوق نعيمة ..... رئيسا.
- أ. نوري ياسمين ..... مشرفا .
- أ. عكسة عبد الرحمان ..... مناقشا.

السنة الجامعية: 2016 – 2017.

إهداء

أهدي ثمرة جهدي

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله

إلى إخوتي سندي في الحياة فاتح، يونس وعزيز

إلى كل الأهل و الأقارب

إلى كل الأصدقاء والزملاء

إلى زميلتي في هذا العمل

إلى كل من كان عونا لي ولو بكلمة طيبة

الطالبة: عباس صوريا

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى

والدي رحمة الله عليه

الى والدتي أطال الله في عمرها

إلى إخوتي وأخواتي

إلى زوجي و عائلته

إلى زميلتي في هذا العمل

إلى كل الأصدقاء والزملاء

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل

الطالبة :قادوري نادية

شكر وتقدير

أولا نتقدم بالشكر لله عزوجل الذي وفقنا في إتمام هذا العمل، ثم إلى الأستاذة المشرفة نوري ياسمين على مجهودها وصدقها و صبرها زادها الله علما وتواضعا، كما نتقدم بالشكر و الامتنان لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع كما لا يفوتنا أن نشكر كل من كان لنا عونا وسندا في مشوارنا الدراسي.

مقدمة:

إن الحاجة إلى إرساء نظام عالمي يسهر على تنظيم و سير العلاقات المالية والنقدية، أدت إلى التفكير في البحث عن نظام نقدي عالمي جديد، خصوصا بعد انهيار قاعدة الدفع بالذهب، والتحول إلى نظام الصرف الورقي، وفي خضم كل الأوضاع الاقتصادية والسياسية، التي عرفها العالم في النصف الأول من القرن التاسع عشر، برزت فكرة إنشاء مؤسسات مالية دولية تسهر على سلامة الاقتصاد العالمي .

وباعتبار أن الدول بما فيها المتقدمة والمتخلفة تسعى دائما لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والحفاظ عليه، ما يعطي المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي دورا فعالا ومؤثرا، في مختلف السياسات الاقتصادية التي تتبناها هذه الدول، ولو أن الدول المتخلفة هي الأكثر ارتباطا بصندوق النقد الدولي، نتيجة لهشاشة اقتصادياتها، وعدم قدرتها على مقاومة الأزمات .

وبما أن السياسة الإقتصادية هي الوسيلة التي من خلالها تعبر الدولة عن أهدافها، وتوجهاتها الإقتصادية، فإن صندوق النّقد الدولي غالبا ما يتدخل من خلالها لمساعدة الدول الأعضاء فيه على معالجة الإختلالات الإقتصادية، التي تعاني منها وذلك باعتمادها على سياسات اقتصادية تعرف بسياسات التثبيت أو الاستقرار الإقتصادي، والتعديل الهيكلي، خلال فترة معينة ووفق شروط غالبا ما تكون قاسية على الدول خصوصا النامية منها.

تعتبر الجزائر من الدول النامية التي عانت وضعية اقتصادية صعبة في فترة الثمانينات، بالرغم من سلسلة الإصلاحات الذاتية التي تبنتها منذ سنة 1967 ونتيجة لازمة انخفاض أسعار النفط عام 1986، عرف الاقتصاد الجزائري العديد من الإختلالات، ما اثر سلبا على وضع البلاد ككل، وهو ما سرع من عملية اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، بهدف إعادة التوازن والاستقرار للاقتصاد الوطني، ومن ثم تحقيق التطور والانفتاح الإقتصادي كمرحلة لاحقة.

مبررات اختيار الموضوع:

إن اختيارنا لهذا الموضوع كان نابعا من عدة مبررات، يمكن تقسيمها إلى مبررات موضوعية وأخرى ذاتية:

مبررات موضوعية:

1- إبراز أثر تدخل صندوق النقد الدولي على السياسة الإقتصادية للجزائر من خلال التعرف على أهم الآليات المطبقة والنتائج التي خلفتها.

2- إن موضوع لجوء الجزائر لصندوق النقد الدولي مرة أخرى بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية، هو موضوع الساعة في العديد من القنوات الخاصة وصفحات الجرائد، وهو ما حفزنا على خوض غمار هذا الموضوع وإجراء دراسة علمية أكاديمية حوله.

3- رغبتنا في البحث والتدقيق في مواضيع محددة لإثراء معارفنا في دائرة تخصصنا، وموضوع أثر تدخل صندوق النقد الدولي على السياسة الإقتصادية للجزائر، كفاعل غير رسمي في رسم السياسة الإقتصادية للجزائر من أبرز المواضيع التي تصب في دائرة تخصص السياسات العامة.

مبررات ذاتية:

يمكن حصرها في النقاط التالية:

1-كان اختيارنا للموضوع نابعا من وجود ميول شخصي لدينا لدراسة المواضيع ذات الطابع الإقتصادي، باعتبارها مواضيع أكثر ديناميكية.

2- قناعتنا في أن الإستقرار الإقتصادي هو أساس الإستقرار السياسي للدول وبالتالي فهو أساس التقدم والتطور للشعوب، وعلى هذا الأساس فإن الباحث في الجامعة مطالب بالمساهمة في توفير أرضية من المعلومات، لتسهيل عملية صنع

السياسات الإقتصادية الناجعة من خلال إجراء دراسات تقييمية و تحليلية لمختلف المواضيع التي تطرح على الساحة الإقتصادية.

أهمية الدراسة:

يعد موضوع تدخل المؤسسات المالية الدولية في صياغة السياسات الإقتصادية للدول خصوصا في فترة مرورها بالأزمات، أو في الفترات الإنتقالية من أهم المواضيع التي تعنى بالدراسة والتحليل نظرا للدور البارز الذي يلعبه الإقتصاد ككل في تحديد مختلف السياسات على غرار التوجهات السياسية للدولة مثلما يتأثر هو الآخر بها، وانطلاقا من كون صندوق النقد الدولي من أبرز المؤسسات المالية الدولية التي تمول مختلف برامج الإصلاح الاقتصادي للدول خصوصا النامية منها كالجزائر، فقد ظهرت العديد من الأبحاث والمؤلفات لتوضيح دور صندوق النقد الدولي وأثر تدخله في الاقتصاد، وعلى هذا الأساس تمّ اختيار دراسة هذا الموضوع كمحاولة للإلمام وبيان أثر تدخل صندوق النقد الدولي على السياسة الاقتصادية للجزائر.

أهداف الدراسة:

ترمي هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التّالية:

1- تحليل أثر تدخل صندوق النقد الدولي في السياسة الاقتصادية للجزائر، من خلال الكشف على الإيجابيات و السلبيات.

2- الوقوف على أهم الأسباب التي جعلت الجزائر تلجأ إلى صندوق النقد الدّولي، من خلال الكشف على أهم المراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني، وأهم السياسات الاقتصادية المتبناة في كل مرحلة .

3- التعرف على أهم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر تحت إشراف صندوق النقد الدولي، وانعكاساتها على أهم المؤشرات الاقتصادية.

إن الهدف المحوري الذي نتوخاه من هذه الدراسة يتمثل أساسا في التعرف على إلى أي مدى أثر تدخل صندوق النقد الدولي في التوجه الاقتصادي للجزائر أثناء وبعد الإصلاحات الاقتصادية.

الدراسات السابقة:

حسب المعلومات المتوفرة لدى الباحثتين، فإن هذا الموضوع لم يتم تناوله من قبل الباحثين في أقسام العلوم السياسية، عدا وجود بعض الدراسات التي تناولت موضوع أثر تدخل المؤسسات المالية على الوضع الاجتماعي في الجزائر، وتجدر الإشارة إلى وجود دراسات حول الموضوع من قبل الباحثين في كليات العلوم الاقتصادية على المستوى الوطني، وحسب اطلاعنا فإن أقرب هذه الدّراسات هي:

1-"دحو سهيلة"، رسالة ماجستير، **صندوق النقد الدولي وسياسات الإصلاح الهيكلي (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1989-1999)**، جامعة بسكرة، 2006-2007.

توصلت الدراسة إلى أن انخفاض العجز الاقتصادي للجزائر خلال التسعينات لا يعود بالدرجة الأولى إلى فعالية التدابير المعتمدة من طرف صندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى أن الصندوق يستغل فرصة لجوء الدول النامية إليه مما يسهل عليه فرض شروط غير ملائمة، إذا ما قبل البلد الخوض في برامجه الإصلاحية .

2-" برباص الطاهر"، رسالة ماجستير، **أثر تدخل المؤسسات النّقدية و المالية الدولية في الاقتصاد (دراسة حالة الجزائر)**، جامعة بسكرة،2008- 2009.

من أبرز نتائج الدراسة أن الهدف الحقيقي من خلال تدخل المؤسسات المالية الدولية، عبر فرض إصلاحات اقتصادية كشرط لتقديم التمويل أو لتقديم شهادة حسن السيرة، هو تحقيق التوازنات المالية الكبرى كتوازن ميزان المدفوعات، وذلك حتى تصبح الدولة التي تطلب المساعدة قادرة على سداد خدمة الدين حين يأتي موعد السداد، إذن فهدف هذه المؤسسات

ليس تحقيق النمو الاقتصادي بقدر ما هو ضمان استعادة أموالها التي أقرضتها لهذه الدول بفوائد أكبر .

3- " عاشور فلة"، رسالة ماجستير، **آثار برامج الإصلاح المالي لصندوق النقد الدّولي على سوق العمل في الجزائر**، جامعة بسكرة، 2004-2005.

وقد خلصت الدراسة إلى أن البطالة من أبرز الآثار السلبية التي خلفتها برامج الإصلاح المالي لصندوق النقد الدولي ،لأنها كانت بمثابة الفاتورة التي دفعتها الجزائر لاستعادة أبرز التوازنات الداخلية والخارجية.

أمّا الإضافة التي يقدّمها هذا البحث، فهي التطرق لأهم الأسباب والدوافع التي جعلت الجزائر تلجأ للصندوق، أيضا تناولنا أهم الآليات التّي تدخل من خلالها الصندوق في السياسة الإقتصادية للجزائر، المتمثّلة أساسا في الاستعدادات الإئتمانية وبرامج التثبيت، والتعديل الهيكلي، كما تطرقنا لنتائج تلك الآليات ومدى تأثيرها على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي طيلة فترة الإصلاحات، بالإضافة إلى ما سبق فقد تطرقنا في بحثنا إلى سياسة الإنعاش الاقتصادي كأول برنامج للإنفاق العمومي الموسع، الذي تبنته السلطات العمومية في الجزائر بعد تطبيق التدابير المعتمدة من طرف صندوق النقد الدولي، وذلك بهدف معرفة مدى نجاعة تلك التدابير في تغيير مسار الاقتصاد الوطني، وهل ساهمت فعلا في تخليصه من التبعية للإيرادات الريعية.

إشكالية الدراسة:

باعتبار أن صندوق النقد الدولي فاعل رسمي دولي يساهم في رسم السياسات الإقتصادية للدول

الأعضاء فيه، خصوصا في أوقات مرورها بالأزمات، فان هذه الدراسة تعالج موضوع تدخل هذه المؤسسة المالية الدولية في رسم السياسة الإقتصادية للجزائر، وعلى هذا الأساس تم حصر إشكالية الدراسة كما يلي:

– إلى أي مدى أثر تدخل صندوق النقد الدولي على السياسة الإقتصادية للجزائر، (خلال الفترة الممتدة مابين 1989 –2014) ؟

الأسئلة الفرعية :

وللإلمام أكثر بجوانب الإشكالية، نطرح بعض الأسئلة الفرعية التالية:

– ماهي الحالات التي تستدعي تدخل صندوق النقد الدولي في السياسة الاقتصادية للدول الأعضاء؟

– متى إلتزمت السلطات العمومية في الجزائر بالإجراءات الإصلاحية لصندوق النقد الدولي ؟

– هل يرجع تبني السلطات العمومية في الجزائر لبرنامج الإنعاش الاقتصادي منذ مطلع الألفية الثالثة إلى نجاعة التدابير المعتمدة من طرف صندوق النقد الدولي؟

فرضيات الدراسة:

وفقا للعرض السابق للإشكالية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

– إن تحقيق صندوق النّقد الدّولي التوازن المالي للجزائر كان على حساب تشتت الجهاز الإنتاجي وتراجع المستوى المعيشي لغالبية فئات المجتمع.

الفرضيات الفرعية:

– كلما إختل التوازن المالي لإقتصاديات الدول الأعضاء، كلما زاد إحتمال لجوئها لصندوق النقد الدولي.

– كلما أفلست الخيارات التنموية وتراجعت الإيرادات الريعية، إزداد إلتزام السلطات العمومية الجزائرية بالإجراءات الإصلاحية لصندوق النقد الدولي.

– كلما إرتفعت الإيرادات الريعية نتيجة إنتعاش أسعار البترول في الأسواق الدولية، إزداد حجم الأغلفة المالية المخصصة للإنفاق العمومي في الجزائر.

تحديد إطار الدراسة:

إرتاينا أن تكون هذه الدراسة حول الجزائر أما فيما يخص الإطار الزمني (فترة الدراسة) تمتد لتشمل الفترة ما بين (1989–2014) وبذلك فهي مقسمة إلى فترتين :

المرحلة الأولى(1989–1998):تعتبر هذه الفترة مرحلة انتقالية للدولة الجزائرية، تميزت بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي تحت رعاية صندوق النقد الدولي.

المرحلة الثانية(1999–2014):

وهي الفترة التي طبقت فيها الجزائر برنامج الإنعاش الإقتصادي بصفة ذاتية، الذي قسمته إلى ثلاث برامج، حيث سلطنا الضوء على مؤشرات الإستقرار الإقتصادي خلال هذه الفترة.

منهجية الدراسة:

باعتبار أن المنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة المشكلة وتتضمن قواعد وخطوات للإجابة على أسئلة الباحث، واختيار الفرضيات من أجل الوصول إلى اكتشاف الحقيقة، والوقوف على نتائج دقيقة، حيث تم الاعتماد في هذه الدراسة على منهجية ملائمة تتضمن مجموعة من المناهج:

المنهج التاريخي:

هو الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع معلوماته عن الأحداث والحقائق الماضية، وفي فحصها و نقدها وتحليلها والتأكد من صحتها، وفي عرضها و ترتيبها و تفسيرها، واستخلاص

التعميمات والنتائج العامة منها قصد فهم أحداث الماضي، والمساعدة في تفسير الأحداث والمشاكل الجارية، وفي توجيه التخطيط بالنسبة للمستقبل[1]

فلا يمكن التعرف على صندوق النقد الدولي وأثر تدخله في السياسة الاقتصادية للجزائر، دون الرجوع إلى ظروف نشأة هذه المؤسسة المالية الدولية، وكذلك المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري .

وعليه فإن هذا المنهج ساعدنا في فهم الأسباب التي أدت لظهور صندوق النقد الدولي كمؤسسة مالية دولية، وبالتالي التعرف على أثر تدخله في السياسة الاقتصادية للجزائر من منطلق أن دراسة الحاضر وفهمه لا يتم إلا من خلال الماضي و استيعابه.

منهج دراسة الحالة:

انه المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية، المتعلقة بأية وحدة، سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة و بغيرها من الوحدات المتشابهة[2].

وهو ما ينطبق على الموضوع محل الدراسة، حيث تم الاستعانة بهذا المنهج بهدف التقرب أكثر من الموضوع محل البحث، من خلال دراسة المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري قبل تدخل صندوق النّقد الدّولي، وكذلك دراسة أهم الإصلاحات التي جاء بها هذا الأخير.

المنهج الإحصائي:

[1] - عمار بوحوش، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط.8 ، 2016،ص .107 .

[2]- عبد الباسط حسن، **أصول البحث الاجتماعي**، الإسماعيلية:مطبعة لجان البيان العربية،1963، ص.329.

هو أسلوب يضم مجموعة من الأساليب المتنوّعة المستعملة لجمع المعطيات الإحصائية وتحليلها، بغرض إظهار الاستدلالات العلمية التي قد تبدو في الغالب غير واضحة،[1] ويستخدم هذا المنهج في تحليل المعلومات التي تكون على شكل أرقام وبيانات.

حيث استخدمنا هذا المنهج من أجل عرض نتائج تدخل صندوق النقد الدولي في السياسة الاقتصادية للجزائر، من خلال عرض واقع أهم المؤشرات الاقتصادية في فترة الإصلاحات وكذلك خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي.

الاقتراب المؤسساتي:

يركز هذا الاقتراب على دراسة المؤسسات من عدة زوايا، منها الغرض من تكوين المؤسسة، أبنيتها وإختصاصتها . [2]

وفي هذه الدراسة، تم توظيف هذا الاقتراب عند التطرق إلى صندوق النقد الدولي، كمؤسسة مالية دولية.

هيكلة الدراسة:

اشتمل هذا البحث على فصلين:

الفصل الأوّل:

تضمن الإطار النظري والمفاهيمي لصندوق النّقد الدّولي، والسياسة الاقتصادية أين تعرضنا إلى هيكله التنظيمي وأهدافه، وصولا إلى موارده وكيف يصنع القرار فيه، أما فيما يخص السياسة الاقتصادية، فقد تطرقنا أولا إلى تعريف السياسة العامة، ثم الاقتصاد، بعدها السّياسة الاقتصادية، أنواعها وآلياتها .

---

[1] -عبد القادر حليمي، **مدخل إلى الإحصاء**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994، ص.24.

[2]- محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات**، الجزائر: دار النشر للجامعات، 1997، ص.87 .

الفصل الثّاني:

تطرقنا من خلاله إلى علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي، حيث بينا أسباب لجوء الجزائر إليه، ومن ثمّ تطرقنا لأهم الآليات الّتي تدخل من خلالها الصندوق في السياسة الاقتصادية للجزائر، وأبرز نتائج هذه الآليات على المؤشرات الاقتصادية، وصولا إلى سياسة الإنعاش الاقتصادي وأهم آثارها.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لصندوق النقد الدولي والسياسة الاقتصادية

خلفت الحرب العالمية الثانية (1939-1945) العديد من التحولات والتغيرات في موازين القوى الدولية السياسية، العسكرية والاقتصادية، ولأن النظام النقدي يعد أبرز أركان النظام الاقتصادي العالمي، فقد عرف العديد من الإختلالات بسبب تقييد التجارة الخارجية وتنافس الدول الصناعية فيما بينها على تخفيض قيمة عملاتها، وسعيا من المجتمع الدولي التكيف مع الأوضاع المستجدة وإعادة الاستقرار للنظام الاقتصادي العالمي ككل، جاءت فكرة ضرورة إنشاء مؤسسات دولية تتولى إدارة النظام النقدي العالمي وتوجه مختلف الدول نحو السياسات الاقتصادية التي تحقق من خلالها نمو واستقرار اقتصاديين، ولعل أهم هذه المؤسسات صندوق النقد الدولي حيث سنتطرق في هذا الفصل من خلال مبحثين إلى ماهية كل من صندوق النقد الدولي والسياسة الاقتصادية أين سنعرض كل من تعريف صندوق النقد الدولي مرورا بظروف نشأته وهيكله التنظيمي بالإضافة إلى موارده، أهدافه، وكيف يصنع القرار فيه، وفيما يخص السياسة الاقتصادية سنعرف أولا السياسة العامة ثم الاقتصاد وبعدها السياسة الاقتصادية مرورا بأنواعها وصولا لأهدافها وآلياتها.

المبحث الأول: ماهية صندوق النقد الدولي

يعد مؤتمر بريتين وودز 1944 من الاتفاقيات البارزة التي شهدها القرن التاسع عشر حيث نجحت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في جعل الدول الصناعية الكبرى تتفق على قرار إصلاح النظام النقدي العالمي بعد الإختلالات الخطيرة التي شهدتها مختلف الأنظمة الاقتصادية لدول العالم خصوصا العظمى، حيث عملت الدول المجتمعة في هذا المؤتمر على إيجاد حلول للمشاكل التي كانت تعاني منها مما أدى إلى إنشاء صندوق النقد الدولي كإحدى أبرز المؤسسات المالية الفاعلة على المستوى العالمي.

المطلب الأول: تعريف صندوق النقد الدولي ونشأته

سنتطرق في هذا المطلب إلى عنصرين أولهما تعريف صندوق النقد الدولي أما الثاني سنستعرض فيه بشيء من التفصيل النشأة التاريخية لهذه المؤسسة.

1. تعريف صندوق النقد الدولي:

" يعد الصندوق وكالة متخصصة من منظومة الأمم المتحدة، أنشئ بموجب اتفاقية "بريتين وودز" عام 1944 للعمل على تعزيز وسلامة الاقتصاد العالمي، ويعد مؤسسة مركزية في النظام النقدي الدولي، هدفه الرئيسي منع وقوع الأزمات، وأطلق عليه اسم الصندوق لتمكين الدول الأعضاء التي تحتاج إلى التمويل المؤقت، لمعالجة ما تتعرض له من مشكلات طارئة في ميزان المدفوعات، من الاستفادة من موارده".[1]

كما يعرف صندوق النقد الدولي بأنه "مؤسسة نقدية دولية، تأسست عام 1944 بموجب اتفاقية "بريتين وودز"، وهو يعتبر بمثابة بنك مركزي دولي أو اتحاد للبنوك المركزية في بداية مناقشات تأسيسه، نتيجة للأوضاع الاقتصادية والنقدية الدولية المتردية التي جاءت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية".[2]

كما يمكن تعريفه على أنه "مؤسسة تمثل الحكومات، أنشئت بموجب معاهدة دولية "بريتين وودز"، انعقدت بولاية نيوهاميشر في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة ما بين الأول والثاني

---

[1] كريمة محمد الزكي، **آثار سياسة صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي**، الإسكندرية: منشأة المعارف، 2004، ص.15.

[2] عبد العزيز زايدي، **تأثير المؤسسات المالية الدولية على الوضع الاجتماعي في الجزائر في الفترة 1989-2005**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2006/2005، ص.176.

من شهر تموز(جويلية) 1944، حضرها ممثلون عن 44 دولة للإشراف على النظام العالمي الجديد".[1]

للإشارة، فإن مقر صندوق النقد الدولي يقع في واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية، وقد بلغ عدد أعضائه سنة 2015 ،188 دولة عضو.[2]

2. نشأة صندوق النقد الدولي:

نظرا للتذبذب الذي خلفته الحرب العالمية الثانية في اقتصاديات مختلف دول العالم خصوصا العظمى منها، سارعت الدول الرأسمالية وعلى رأسها كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، إلى إعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية انطلاقا من ظهور بوادر انتصارها في الحرب، وبالرغم من أن الصراع بينهما كان قائما حول من سيقود النظام الاقتصادي الرأسمالي، إلا أنهما اتفقتا حول ضرورة ضمان الاستقرار لهذا النظام، وهذا ما أفرز ظهور أهم المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي).

ففي أوائل أفريل 1943، قدمت كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية خطتان الأولى من طرف اللورد" كينز" البريطاني والثانية من قبل "هوايت" الأمريكي، حيث دعيت الدول المتحالفة إلى الاجتماع لمناقشتهما.

أ. مشروع كينز:

جاء بمشروع يهدف إلى زيادة التبادل التجاري وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال ما يلي:[3]

---

[1] بسام الحجار، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2003، ص.176.

[2] المكان نفسه.

[3] خليل حسين، **السياسات العامة في الدول النامية**، لبنان: دار المنهل اللبناني، ط1، د.س.ن، ص.522.

إنشاء بنك دولي يكون بمثابة بنك للبنوك المركزية للدول وسلطة نقدية فوق الدول، يقوم بخلق القوة الشرائية اللازمة للتبادل الدولي.

كما اقترح أن تتكون النقود في هذه المؤسسة من وحدات أطلق عليها اسم "البانكور"، وهي ربط بين كلمتين فرنسيتين المصرف والذهب "BANCOR" وهذه العملة ستكون مقبولة في التسويات الدولية.

كما اقترح "كينز" أن تتحدد حصة كل دولة في هذا الاتحاد الدولي أساسا، بحجم تجارتها الخارجية وكذلك بمقدار صادراتها من الذهب.

ب. مشروع هوايت:

تضمن التأكيد على ضرورة إنشاء مؤسسات دولية، وإلغاء الحواجز والرقابة على الصرف والابتعاد عن سياسة حماية التجارة الخارجية، والتقليل من تدخل الحكومات الوطنية في مواجهة التقلبات في الاقتصاد ككل.[1]

كما اقترح تكوين صندوق دولي لتثبيت قيمة العملات للدول الأعضاء المشتركة فيه، وأن تكون وحدة التعامل الدولي هي "اليونيتاسYOUNETASS" والتي ترتبط قيمتها بوزن معين من الذهب، وعلى الدول أن تحدد قيمة عملتها بالذهب أو اليونيتاس وليس لها الحق في تغيير هذه القيمة إلا بموافقة أربعة أخماس أصوات الدول الأعضاء في الصندوق.

كما اقترح "هوايت" أن يكون حجم حصة أي دولة في الصندوق على أساس دخلها القومي وما في حوزتها من ذهب وعملات أجنبية، وهنا يظهر انحيازه لبلده الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها الدولة الغنية آنذاك.

وفي نهاية المناقشات حول مقترحات كلا المشروعين أخذ بالمشروع الأمريكي، باعتبار الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة التي بمقدورها تقديم السيولة الكافية لإعادة الاستقرار

[1] المرجع نفسه، ص.523.

للاقتصاد العالمي في ذلك الوقت، وبذلك وضع تقرير خبراء يقترح ميثاقا لمنظمة دولية أصبحت تعرف بصندوق النقد الدولي، وعرض ذلك على ممثلي الدول في مؤتمر "بريتين وودز" في جويلية 1944 والذي شاركت فيه 44 دولة ندرجها في الجدول الآتي:

الجدول رقم 01: الدول المشاركة في مؤتمر بريتين وودز المنعقد سنة 1944

الرقم	الدولة	الرقم	الدولة
01	أستراليا	23	إيران
02	بلجيكا	24	أيسلندا
03	بوليفيا	25	ليبريا
04	كندا	26	لكسمبورغ
05	الشيلي	27	المكسيك
06	الصين	28	زيلا ندا الجديدة
07	كولومبيا	29	نيكاراغوا
08	كوستاريكا	30	النرويج
09	كوبا	31	بانما
10	الدانمارك	32	البرغواي
11	الدومنيكان	33	هولندا
12	الإكواتور	34	البيرو
13	مصر	35	الفلبين
14	الولايات المتحدة الأمريكية	36	بولندا
15	إثيوبيا	37	بريطانيا
16	فرنسا	38	السلفادور
17	اليونان	39	تشيكوسلوفاكيا
18	غواتيمالا	40	جنوب إفريقيا
19	هايتي	41	الاتحاد السوفياتي
20	الهندوراس	42	الأرغواي
21	الهند	43	فنزويلا

22	العراق	44	يوغسلافيا

المصدر: الهادي خالدي، **الهيمنة من خلال أطروحة التجارة الدولية مع دراسة حالة صندوق النقد الدولي**، رسالة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر: معهد العلوم الاقتصادية، 1992/1991، ص.258.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي

باعتبار أن اتفاقية إنشاء صندوق النقد الدولي قد فتحت باب العضوية أمام جميع دول العالم، بشرط المساهمة في رأس مال الصندوق واحترام كل تعليماته فهو يتكون من أجهزة مسيرة وأجهزة استشارية.[1]

1. الأجهزة المسيرة:

أ. مجلس المحافظين:

هو بمثابة السلطة التشريعية حيث تقوم كل دولة عضو في الصندوق بتعيين محافظ ومحافظ مناوب يمثلها في مجلس المحافظين، وغالبا ما يحتل هذا المنصب وزير المالية للدولة العضو، ومن أهم صلاحيات هذا المجلس:[2]

- قبول الأعضاء الجدد وتحديد شروط عضويتهم.
- الموافقة على تعديل عام في أسعار تبادل العملات للدول الأعضاء.
- استئناف القرارات التي يصدرها مجلس المحافظين.
- مطالبة دولة ما عضو في الصندوق بالانسحاب منه.

[1] هيثم عجام، **التمويل الدولي**، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2008، ص.195.
[2] المرجع نفسه، ص.196.

ب. المجلس التنفيذي:

يعتبر بمثابة السلطة التنفيذية للصندوق، وهو الذي يتخذ القرارات ووفق اتفاقية إنشاء الصندوق، يجب ألا يقل عدد أعضائه عن 12 مديرا تنفيذيا، خمسة أعضاء دائمين يمثلون الدول الخمسة التي تملك أكبر الحصص في صندوق النقد الدولي وهي (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، ألمانيا، فرنسا، اليابان)، أما الأعضاء الآخرون فتنتخبهم البلدان الأعضاء الأخرى مرة كل سنتين، ويعين كل مدير تنفيذي مديرا مناوبا عنه في حال غيابه يمارس جميع سلطاته. يترأس المجلس التنفيذي مدير الصندوق، الذي يعتبر أيضا رئيسا لهيئة الموظفين والخبراء العاملين في الصندوق ولا يحق له التصويت في المجلس إلا في حالات التصويت المرجح، ومن أهم صلاحيات المجلس التنفيذي ما يلي:[1]

- إدارة أعمال الصندوق اليومية.
- الموافقة على أسعار التبادل الأصلية للعملات، والتي تتقدم بها الدول الأعضاء وعلى التعديلات المقترحة.
- تحديد أوجه صرف موارد الصندوق.
- رسم سياسة صندوق النقد الدولي.
- النظر في ميزانية الصندوق للدول الأعضاء.

ج. المدير العام وهيئة الموظفين:

يتم تعيين المدير العام من قبل المحافظين، وكذلك بالنسبة لنائبه الذي يشترط أن يكون ذو جنسية أمريكية ولا يجوز أن يكون المدير من المحافظين أو مديرا تنفيذيا، مدة عقده 5 سنوات قابلة للتجديد، يقوم بإدارة أعمال الصندوق كرئيس لهيئة الموظفين والخبراء كما ينسق بين مجلس المحافظين والمجلس التنفيذي وبين الدول الأعضاء والمنظمات الدولية.[2]

---

[1] رفيق بودربالة، **دور صندوق النقد الدولي في إدارة المديونية الخارجية الجزائرية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، جامعة بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية، 2006/2005، ص.11.

[2] المرجع نفسه ، ص.14.

2. الأجهزة الاستشارية:

تنقسم بدورها إلى أجهزة عاملة داخل الصندوق وأجهزة عاملة خارج الصندوق.

أ. الأجهزة العاملة داخل الصندوق:

هي كالتالي:[1]

- **اللجنة المؤقتة:** أنشئت هذه اللجنة في عام 1974 لتقديم المشورة إلى مجلس محافظي الصندوق في شؤون الإشراف على إدارة وتعديل النظام النقدي الدولي، وقد أصبحت تعرف باسم اللجنة النقدية والمالية الدولية منذ سبتمبر 1999.
- **لجنة التنمية:** هي لجنة مشتركة مع مجلس محافظي البنك الدولي، وتتكون من 22 عضوا من وزراء المالية، وتجتمع مرتين في السنة، تهتم بكل القضايا المتعلقة بالتنمية وترفع تقاريرها لمجلس المحافظين.

ب. الأجهزة العاملة خارج الصندوق:

وهي أجهزة يتم تشكيلها من طرف الدول الأعضاء في الصندوق مثل:[2]

- **مجموعة الخمسة (Group of 5):** تضم وزراء مالية القوى الاقتصادية الخمسة وهي فرنسا، ألمانيا، اليابان وبريطانيا، بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.
- **مجموعة السبعة (G-7):** تضم مجموعة الخمسة بالإضافة إل كندا وإيطاليا، والتي أصبحت تعقد القمة السنوية للبلدان الأكثر تصنيعا في العالم ثم بعد ذلك انضمت إليها روسيا فأصبحت تسمى بمجموعة السبعة زائد واحد.
- **مجموعة الإحدى عشر:** هي مشكلة من وزراء مالية منظمة التعاون والتنمية والدول الصناعية الثمانية بالإضافة إلى وزراء مالية بلجيكا، هولندا وسويسرا.
- **مجموعة 24:** هي الناطقة باسم الدول النامية، تشكلت سنة 1952.

---

[1] عرفان تقي الحسين، **التمويل الدولي**، الأردن: دار مجدلاوي للنشر، ط1، 1999، ص.288.
[2] المكان نفسه.

- **مجموعة الثلاثين:** شكلها مدير صندوق النقد الدولي المتقاعد "جوهانس ويتيفين""JOHANNES WITTEVEEN" سنة 1979، بعد سنتين من تقاعده وتضم كبار المصرفيين ورجال المال والأعمال والاقتصاد، تجتمع مرتين أو أكثر كل سنة لغرض مفتوح وهو مناقشة أمور العالم الاقتصادية وتقرير كيفية التعامل معها والتفكير في توجيه تطور صندوق النقد الدولي، وهي مجموعة غير منتخبة ما يثير الغموض حولها.

ولغرض توضيح الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي بشكل أفضل ارتأينا إدراج الرسم البياني الآتي:

الشكل رقم (1): الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي

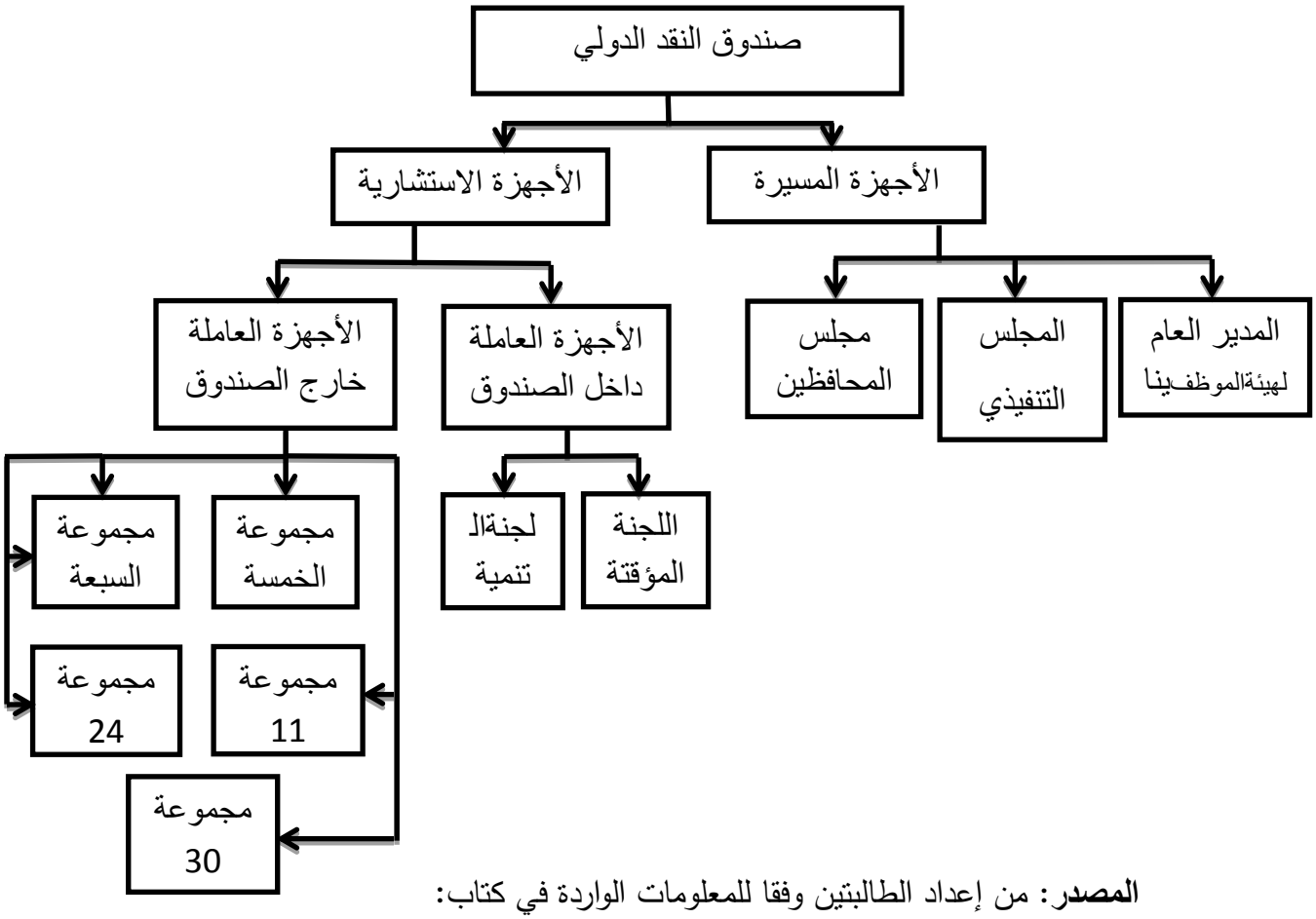

المصدر: من إعداد الطالبتين وفقا للمعلومات الواردة في كتاب:

هيثم عجام، **التمويل الدولي**، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2008، ص ص.196-197.

المطلب الثالث: موارد صندوق النقد الدولي

باعتبار أن هذه المؤسسة الفاعلة على المستوى العالمي تعمل على إعادة الاستقرار الاقتصادي للدول المتعثرة ماليا، فهي تستمد مواردها المالية من عدة مصادر هي:[1]

1. رأس مال الصندوق:

يتألف من مجموعة الحصص التي دفعتها الدول الأعضاء منذ انضمامها إلى الصندوق، وتحدد حصة كل دولة بشكل يتناسب مع ثقلها في العلاقات الاقتصادية الدولية، وذلك بعد تطبيق صيغة تأخذ بعين الاعتبار حجم الدخل الوطني للدولة ومقدار احتياطاتها النقدية الرسمية، وكذلك حجم التجارة الخارجية، حيث تسدد حصة المساهمة على النحو التالي:

- 25% من الحصة تسدد بالذهب.
- 75% المتبقية تسدد بالعملة الوطنية للدولة، وتفاديا لحصول انكماش اقتصادي في الدول الأعضاء، نصت اتفاقية بريتين وودز على إمكانية الاحتفاظ بالعملات الوطنية في البنوك المركزية للدول الأعضاء، بشرط أن تكون هذه الحصة تحت تصرف صندوق النقد الدولي.

2. الاقتراض:

يمكن للصندوق الاقتراض باعتباره مؤسسة اقتصادية دولية فاعلة، فهو يقترض من الأسواق المالية، كما يبرم اتفاقيات للاقتراض مع الدول الصناعية الكبرى، حيث أنشئ هذا الاتفاق في 13 ديسمبر 1961، كما ظهر نوع آخر من الاتفاقيات بداية من 1994 يلجأ من خلالها الصندوق للاقتراض من دول معينة لمواجهة الأزمات التي تواجه الدول الأعضاء فيه.

---

[1] علي بطاهر، **صندوق النقد الدولي ودوره في تحديد سياسات الدول، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا،** ع.1 ، السداسي الثاني2004، ص.179 .

3. بيع الذهب:

حيث نص التعديل الثاني لاتفاقية بريتين وودز سنة 1978، أن الصندوق قد يلجأ إلى بيع جزء من الذهب بهدف توفير موارد مالية إضافية، واشترط أن يكون البيع على مستوى الأسواق العالمية.

4. حقوق السحب الخاصة:

هي عبارة عن قيود دفترية تقيد لحساب الدول الأعضاء، كل حسب حصته لدى الصندوق، بدأ العمل بها سنة 1978 محل الذهب، أي أن 25% من حصة المساهمة أصبحت تسدد بواسطة حقوق السحب الخاصة التي ألغت قاعدة التسديد بالذهب.

المطلب الرابع: أهداف صندوق النقد الدولي

تبين المادة الأولى من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي أهدافه، والتي على أساسها يتخذ قراراته وهي كالآتي:[1]

- تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي، بواسطة هيئة دائمة تهيئ السبل للتشاور فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية.
- تسهيل التوسع والنمو المتوازن للتجارة الدولية، والمساهمة بذلك في تعزيز المستويات العالية للتشغيل وللدخل الحقيقي والحفاظ عليها.
- ضبط أسعار صرف العملات الوطنية، لتصحيح الاختلال الأساسي في موازين مدفوعات الدول.

[1] الطاهر برباص، **أثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد "دراسة حالة الجزائر"**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستير، جامعة بسكرة: قسم العلوم الاقتصادية، 2009/2008، ص.35.

- العمل على تقصير أمد الفترات التي تختل فيها موازين المدفوعات للدول الأعضاء، والحد من درجة اختلال هذا التوازن.
- مراقبة التطورات والسياسات الاقتصادية والمالية للدول الأعضاء على المستوى العالمي، وتقديم المشورة لأعضائه بشأن السياسات المتبناة استنادا إلى الخبرة التي اكتسبها الصندوق.
- تقديم المساعدة الفنية والتدريب لحكومات الدول الأعضاء.
- العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء، وتجنب التحقيق التنافسي في قيم العملات، حيث اتفقت البلدان المنظمة إلى الصندوق في الفترة ما بين 1945 و1971، على إبقاء أسعار صرفها* (أي قيمة عملاتها بالدولار الأمريكي) مربوطة بأسعار قابلة للتعديل في حالة واحدة، وهي تصحيح اختلال جذري في ميزان المدفوعات** وبموافقة صندوق النقد الدولي، ويطلق على هذا النظام اسم "نظام بريتين وودز لأسعار الصرف".[1]

المطلب الخامس: صنع القرار في صندوق النقد الدولي

يلجأ صندوق النقد الدولي على غرار المؤسسات والمنظمات الدولية، لاتخاذ قراراته عن طريق التصويت استنادا على حصص الأعضاء، كما يأخذ الصندوق بمبدأ الأغلبية ويلجأ في بعض القرارات إلى العمل بمبدأ الإجماع، وباعتبار أن الدول الصناعية الكبرى هي الأقوى

---

[1] عبد الرحيم محمد ابراهيم، **منظمات اقتصادية دولية في زمن العولمة**، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2008، ص.55.

* سعر الصرف: قيمة العملة المحلية (الوطنية) مقابل العملة الصعبة وهي الدولار الأمريكي بالنسبة لصندوق النقد الدولي.

** ميزان المدفوعات: سجل إحصائي للمعاملات الاقتصادية الدولية للاقتصاد الوطني (مثل نسبة الواردات والصادرات).

اقتصاديا وماليا، فهي تسيطر على أكبر نسبة من الحصص وبالتالي السيطرة على صنع القرار في الصندوق من خلال حق الفيتو الذي غالبا ما تستخدمه لحماية مصالحها وتحقيق رغباتها.

أما فيما يخص نسبة الأغلبية، فقد حددت بثمانين بالمئة (80%) من مجموع الأصوات مع بداية تأسيس الصندوق، أي في الفترة الممتدة ما بين 1945 و1967، وعند التعديل الأول لاتفاقيته في عام 1968 رفعت النسبة إلى 85% وفي التعديل الثاني سنة 1976 جعلت نسبة الأغلبية محصورة ما بين سبعين بالمئة وخمسة وثمانين بالمئة (70% و85%) من مجموع الأصوات .

وهذا التعديل جعل القرارات ذات الأهمية، تتطلب التصويت بالأغلبية، ما يجعلها مرهونة بموافقة الدول الكبرى عليها، والجدول الآتي يوضح مقدار القوة التصويتية لبعض الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي.[1]

جدول رقم 02: مقدار القوة التصويتية لبعض الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي

الولايات المتحدة الأمريكية	%17,16	كندا	%2,95
ألمانيا	%6,02	الصين	%2,95
بريطانيا	%4,97	المملكة العربية السعودية	%3,24
فرنسا	%4,97	مصر	%0,45

المصدر: عادل المهدي، **عولمة النظام العالمي ومنظمة التجارة العالمية**، مصر: الدار المصرية اللبنانية، ط2، 2004، ص.109.

يتضح من خلال الجدول أن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك نسبة 17,16% من حقوق التصويت، ما يبين أنها تلعب دورا مهما في تمرير أو تعطيل قرارات الصندوق مقارنة مع الدول الأخرى خصوصا الدول النامية والعربية تحديدا.

[1] بطاهر، مرجع سابق، ص.185.

المبحث الثاني: ماهية السياسة الاقتصادية

نظرا للدور البارز الذي يلعبه الاقتصاد ككل في الحفاظ على استقرار الدولة، هذه الأخيرة تسعى دائما لاتخاذ القرارات وإصدار القوانين في شكل سياسات عامة ذات طابع اقتصادي، أي سياسات اقتصادية والتي تعبر من خلالها عن أهدافها الاقتصادية وطرق وآليات تجسيدها.

المطلب الأول: تعريف السياسة العامة

قبل التطرق إلى مفهوم السياسة الاقتصادية سنعرف السياسة العامة كونها الأشمل، ومن ثم السياسة الاقتصادية باعتبار أنها فرع من الكل، وكما هو واضح فإن لفظ السياسة العامة يتكون من كلمتين سياسة وعامة.

تعددت مفاهيم السياسية غير أنها على العموم هي عملية تكوين تتضمن قيما ومبادئ تتعلق بتصرفات مستقبلية، أي أن السياسة في جوهرها لا تزيد عن مجرد اختيار يشرح ويبرر ويرشد أو يحدد تصرفا معينا قائما أو محتملا، فالسياسة إنما تحدد إطار يلتزم به متخذ القرار.[1]

تعريف السياسة العامة:

لا يوجد تعريف واحد ومحدد لمفهوم السياسة العامة، وهذا راجع لاختلاف النقاط أو الركائز التي ينطلق منها علماء السياسة في تحديد مفاهيمهم، وعلى هذا الأساس سنقدم بعض التعريف المتعلقة بالسياسة العامة:

- ❖ إن السياسة العامة، عبارة عن برنامج عمل هادف، يعقبه أداء فردي أو جماعي، في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع.[2]
- ❖ كما عرفت بأنها تعبيرات عن النوايا التي يتم سنها وإقرارها من قبل السلطة التنفيذية والتشريعية، التي تقوم أيضا بتخصيص الموارد وتحديد الجهات المسؤولة عن تطبيق

---

[1] حسن أبشر الطيب، **الدولة العصرية دولة مؤسسات**، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2000، ص.33.

[2] جيمس أندرسون، **صنع السياسة العامة**، ترجمة: عامر الكبيسي، عمان: دار المسيرة، 1999، ص.15.

وإنجاز هذه الأهداف، ولكن التطبيق والإنجاز يعتمد على الإدارة البيروقراطية وعلى استجابة الجماعات المتأثرة بهذه الأهداف، وهكذا فإن السياسة العامة قد تضيع في خضم عدم الفهم أو المعارضة الإدارية البيروقراطية.[1]

❖ أما "علي الشرقاوي" فيرى أنها "تطلق على تلك القرارات الجوهرية التي تتم في منظمة معينة وتتصف بأكبر قدر من التشعب، وتعطي أطول مدى زمني وتتطلب أكبر قدر من المعلومات والتفكير الإبداعي والتأملي.[2]

❖ كما عرفت السياسة العامة من خلال ثلاثة محددات[3] وهي:

- مجموع الإجراءات المتخذة، والتي يجب أن تكون نابعة من نفس قطاع العمل أو من نفس الإقليم، بمعنى أنه من الضروري أن يكون هناك توحد في مجال العمل.
- الإجراءات المتخذة يجب أن تكون مترابطة فيما بينها، وعلى المشرعين والإداريين أيضا أن يتابعوا سيرورة برامجهم وعدم اتخاذ إجراءات أو تدابير مؤقتة منفصلة عن بعضها البعض.
- السياسة العامة يجب أن تكون مصممة تبعا للمقاصد الهادفة والنتائج الحقيقية، أي يجب أن تكون ذات أهداف محددة وممكنة التحقيق.

إضافة إلى التعاريف السابقة، فهناك من يرى بأن السياسة العامة تتحدد من خلال ثلاثة اتجاهات وهي:

---

[1] جبريال ألموند وآخرون، **السياسة المقارنة:إطار نظري**، ترجمة: محمد زاهي بشير المغريبي، ليبيا: منشورات جامعة قار يونس، 1996، ص.272.

[2] Serge Arnoud, Nicolas Boudville, **Évaluer des politiques et programmes publics**، Paris : Edition de la penformance, 2004, p.24.

[3] المكان نفسه.

1. السياسة العامة من منظور ممارسة القوة « Power »:

إن السياسة العامة من هذا المنظور تعني القوة التي يحظى بها شخص ما للتأثير على الأفراد والجماعات واتخاذ القرارات بشكل يميزه عن غيره، نتيجة امتلاكه لواحد أو أكثر من مصادر القوة المعروفة مثل (الإكراه، المال، المنصب، الخبرة).[1]

كما عرفها "ماكس فيبر"" Max Viber "من نفس المنظور باعتبارها "احتمال قيام شخص ما في علاقة اجتماعية بتنفيذ رغباته رغم مقاومة الآخرين، بغض النظر عن الأساس الذي يقوم عليه هذا الاحتمال".[2]

للقوة دور كبير في السياسة العامة لأنها كثيرا ما تعبر عن رغبات أصحاب القوة والنفوذ، إلا أن هذا الاتجاه لم يسلم من الانتقاد انطلاقا من فكرة أن القوة وحدها ليست قادرة على تفسير كل النشاطات التي تتضمنها السياسة العامة.

2. السياسة العامة من منظور تحليل النظم « System Analysis »:

يرى "غابريال ألموند" "Gabriel Almond" أن السياسة العامة تمثل محصلة عملية منتظمة من تفاعل المدخلات (مطالب + دعم) والمخرجات (قرارات وسياسات) للتعبير عن أداء النظام السياسي في قدرته الاستخراجية التنظيمية، والرمزية والاستجابة الدولية من خلال القرارات والسياسات المتخذة.[3]

نستخلص من تعريف السياسة العامة من هذا المنظور أنها نتيجة لتفاعل عناصر النظام السياسي مع مراعاة البيئة المحيطة به، ولكن أصحاب هذا الاتجاه أغفلوا دور الأطراف غير الرسمية في التأثير على توجهات السياسة العامة.

---

[1] فهمي خليفة الفهداوي، **السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل**، الأردن: دار المسيرة، 2001، ص.32.

[2] نصر محمد مهنا، **علم السياسة**، مصر: دار غريب للطباعة والنشر، 1994، ص.120.

[3] المغريبي، مرجع سابق، ص.273.

3. السياسة العامة من منظور الحكومة « Government »:

يعرفها "توماس داي" "Thomas Day" من هذا المنظور بأنها تقدير أو اختيار حكومي بالفعل أو عدم الفعل أي هي توضيح لماهية أفكار الحكومة وعملية لضبط الصراع بين المجتمع وأعضاء التنظيم.

كما يعرفها "كارل فردريك"" Karl Fridirek" من نفس المنظور بأنها برنامج عمل مقترح لشخص أو جماعة أو حكومة، في نطاق بيئة محددة، لتوضيح الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها سعيا للوصول إلى هدف أو لتحقيق غرض مقصود.[1]

مما سبق، يمكن القول بأن السياسة العامة هي مجموعة القرارات والبرامج الحكومية التي تشكل مخرجات النظام السياسي في مجال معين والتي تشارك في صنعها فواعل رسمية وغير رسمية، ويتم التعبير عنها في عدة صور وأشكال منها القوانين واللوائح والقرارات الإدارية.

المطلب الثاني: تعريف السياسة الاقتصادية

تشكل عملية صياغة السياسة الاقتصادية في مختلف الدول والأنظمة أهمية استثنائية، تتسم بدرجة عالية من الدقة والتعقيد، وهذا يعود للدور البارز الذي يلعبه الاقتصاد ككل في تحديد مدى تقدم الدولة أو تخلفها وهو ما يعكس مدى قوتها على المستويين الداخلي والخارجي وكذا الإقليمي والدولي، ومن هنا سنشير أولا لمفهوم الاقتصاد ثم السياسة الاقتصادية.

الاقتصاد لغة: يعني التوسط بين الإسراف والتقتير (أي الشح) وبمعنى آخر هو الوسط في الإنفاق بين البخل والتبذير[2].

[1] عامر الكبيسي، **صنع السياسات العامة**، الأردن: دار المسيرة، 1996، ص.15.
[2] المرجع نفسه ،ص.115.

أما الاقتصاد اصطلاحا: فهو النشاط البشري الذي يشمل إنتاج وتوزيع وتبادل واستهلاك السلع والخدمات، كما أنه العلم الذي تدرسه العلوم الاقتصادية والذي يرتكز على النظريات الاقتصادية والإدارية.[1]

وبشكل عام الاقتصاد يشمل كل من النظام الاقتصادي لبلد ما أو لأي منطقة أخرى، والعمالة ورأس المال والموارد الطبيعية، والصناعة والتجارة وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات في تلك المنطقة.

ويمكن وصف الاقتصاد بأنه شبكة اجتماعية محدودة مكانيا يتم فيها تبادل السلع والخدمات وفقا للعرض والطلب بين المشاركين عن طريق المقايضة أو عن طريق وسيط للتبادل مثل العملات النقدية، وباستخدام قيم مقبولة للديون والائتمانات داخل تلك الشبكة.[2]

تعريف السياسة الاقتصادية:

هي: مجموعة من القواعد، الوسائل، الأساليب، الإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية لها خلال فترة زمنية معينة.

كما أنها: مجموعة الأدوات الاقتصادية والعلاقة المتبادلة بينها، وبالتالي نوجز مفهوم السياسة الاقتصادية من خلال المعادلة التالية: السياسة الاقتصادية= أهداف+ أدوات+ زمن.[3]

❖ **مفهوم السياسة الاقتصادية في النظم الاقتصادية:**

هي لم تعد مجرد مجموعة من الإجراءات التصحيحية، وإنما أصبح دورها هو العمل على تحقيق المصلحة العامة، وتتلخص مشكلة السياسة الاقتصادية في اختيار القيم المناسبة لهذه

---

[1] المرجع نفسه، ص.116.

[2] المكان نفسه.

[3] رشيد بلخريصات، **فعالية المنظمات الحكومية في تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية**، مداخلة في إطار المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة: قسم علوم التسيير، 08-09 مارس 2005، ص.164.

الأهداف، التي من شأنها أن تؤدي إلى تعظيم المصلحة العامة وهذا لا يتحقق إلا من خلال تبني الإجراءات النوعية التي تهدف إلى تغيير المظاهر النوعية للبنيان الاقتصادي كتغيير نظم المنافسة أو الاحتكار أو التكتلات.[1]

❖ **مفهوم السياسة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي:**

هي مجموعة من القواعد والوسائل والإجراءات الاقتصادية الرامية إلى تحقيق مقاصد الشريعة في المجتمع الإسلامي في جانبها المتعلق بالنشاط الاقتصادي، ومن مهام ولي الأمر إعداد هذه السياسة وتنفيذها في المجتمع بالتعاون مع أهل العقد والحل وذي الخبرة في الاختصاص.[2]

وعلى ضوء ما سبق يمكن تعريف السياسة الاقتصادية على أنها تلك الخطط التي تتبناها السلطات التشريعية والتنفيذية قصد تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة المتمثلة أساسا في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي بمختلف مؤشراته.

المطلب الثالث: أنواع السياسة الاقتصادية

يمكن التمييز بين الأنواع التالية للسياسات الاقتصادية:[3]

❖ **سياسة الضبط:** تهدف إلى التخفيض من التضخم* من خلال المحافظة على توازن ميزان المدفوعات واستقرار العملة، كذلك تعمل على تحقيق التوظيف الكامل للحفاظ على توازن النظام الاقتصادي، كما تمثل سياسة الضبط جملة التصرفات

---

[1] المكان نفسه.

[2] عمر شريف، **السياسات الاقتصادية وأدوات تحقيق نجاح التنمية والاستقرار في إطار النظام الإسلامي**، مداخلة في إطار المؤتمر الوطني حول تشخيص الواقع الاقتصادي للدول المغاربية، جامعة باتنة: كلية علوم التسيير،2003، ص.3.

[3] بلخريصات، مرجع سابق، ص.167.

* التضخم: الارتفاع الكبير والمستمر في أسعار المنتجات لفترة طويلة نسبيا ما يؤدي إلى تناقص القوة الشرائية للنقود.

الهادفة إلى التقليص من الضغوط الاجتماعية وتترجم السياسات المضادة للأزمات.

- **سياسة الإنعاش:** هي مستوحاة من الفكر "الكينزي"، تهدف إلى إعادة إطلاق الآلة الاقتصادية من خلال تحفيز الاستثمار، الاستهلاك، الأجور وتسهيلات القروض.
- **سياسة إعادة هيكلة الجهاز الصناعي:** هي سياسة اقتصادية تهدف إلى تكييف الجهاز الصناعي مع تطور الطلب العالمي، وتتميز بإعطاء الأولوية للقطاعات المصدرة، أي تفضيل التوازن الخارجي (التجارة الخارجية) كعامل محفز للنشاط الاقتصادي.
- **سياسة الانكماش:** هي سياسة تهدف إلى التقليص من ارتفاع الأسعار عن طريق وسائل تقليدية مثل الاقتطاعات الإجبارية على الدخل، تجميد الأجور، وتؤدي هذه السياسة في العادة إلى تقليص النشاط الاجتماعي.
- **سياسة التوقف ثم الذهاب:** هي سياسة تم اعتمادها في بريطانيا وتتميز بالتناوب المتسلسل لسياسة الانعاش وسياسة الانكماش حسب آلية كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الإنتاجي حسب الشكل التالي

الشكل رقم(02): مسار سياسة التوقف ثم الذهاب

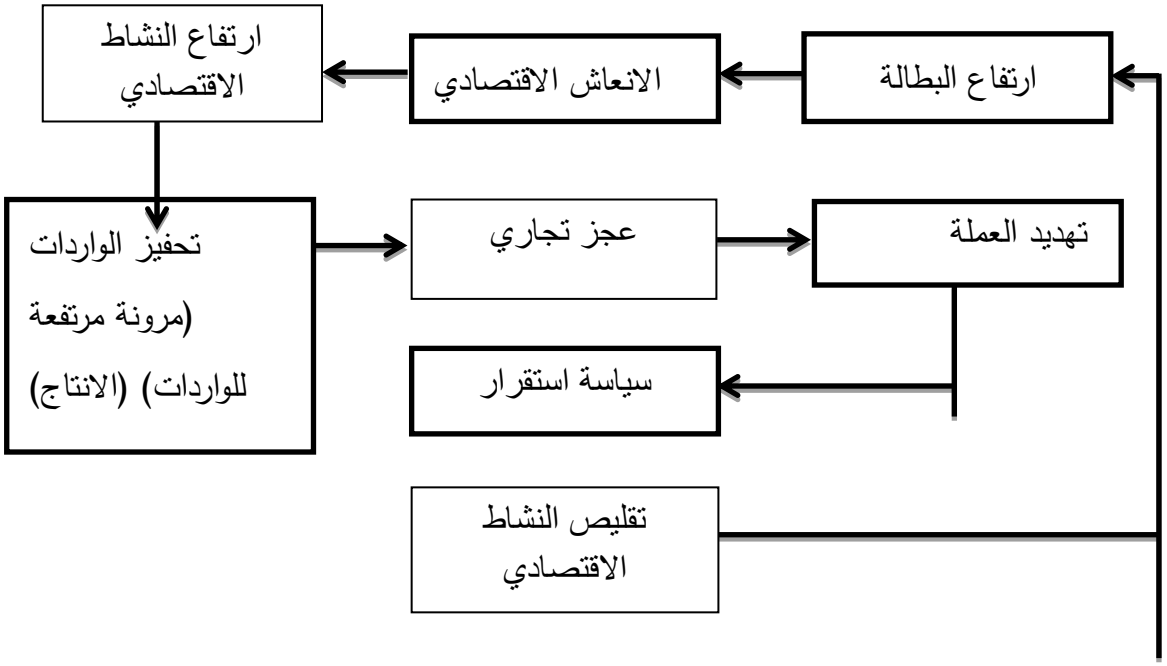

Source : Benne Jamin Feledan, **Dictionnaire économique et social**, Paris : édition Hallein, 1981, P.311.

من خلال الشكل السابق يتضح أن سياسة التوقف ثم الذهاب تبدأ عند ظهور مشاكل اقتصادية، كارتفاع البطالة كما هو مشار إليه في الرسم البياني أين تتدخل الدولة من خلال سياسة الإنعاش الآنف شرحها، مما يؤدي لارتفاع الإنتاج الذي ينجر عنه عجز تجاري بسبب ارتفاع العرض على الطلب ما يهدد العملة المحلية، وهنا تتدخل الدولة مرة أخرى وتتبنى سياسة لإعادة الاستقرار تتمثل في سياسة الانكماش التي أشرنا إليها سابقا، ما يؤدي إلى تقليص النشاط الاقتصادي وظهور المشاكل الاقتصادية مرة أخرى وهكذا تتناوب كل من سياستي الإنعاش والانكماش.

المطلب الرابع: أهداف السياسة الاقتصادية

غالبا ما تهدف مختلف الأنظمة في الدول إلى الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي من خلال إيجاد الحلول لمختلف المشاكل الاقتصادية التي تواجهها، من هنا جاءت ضرورة رسم سياسات اقتصادية ناجعة والتي تتطلب تحديد أهداف مسطرة بدقة تعمل على تحقيقها، ويمكن تحديد أهم أهداف السياسة الاقتصادية فيما يلي:[1]

1. النمو الاقتصادي:

يعتبر من أهم أهداف السياسة الاقتصادية، يتوقف على قدرة البلد المتزايدة على إنتاج السلع والخدمات مع مراعاة تحقيق معدل نمو اقتصادي أكبر من معدل نمو السكان، كلما زاد المستوى المعيشي للأفراد، وبالتالي فإن حساب معدل النمو يتم انطلاقا من التغيير الذي يحصل في الناتج المحلي الخام من سنة إلى أخرى.

[1] عبد الكريم البشير، **أثر السياسة المالية والنقدية على النمو والاستخدام في الجزائر**، مداخلة في إطار اللجنة التحضيرية للملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية، جامعة الشلف: كلية العلوم الاقتصادية، 2005، ص.3.

2. الاستخدام الكامل:

ويقصد به توفير فرص العمل لكل فرد قادر وراغب في العمل وإذا حدث ذلك فإنه بلا شك سيرتفع المستوى المعيشي للأفراد.

3. استقرار الأسعار:

تهدف السياسة الاقتصادية إلى ضمان استقرار الأسعار ما يحقق الاستقرار الاقتصادي من خلال التحكم في نسب التضخم، لأن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى التضخم الذي يؤثر على مستوى الادخار الكلي، وعلى المستوى المعيشي لذوي الدخول الضعيفة، وبإعتبار أن السياسة الاقتصادية تهدف لتحقيق المصلحة العامة فهي تعمل على الحفاظ على استقرار الأسعار.

4. عدالة التوزيع:

هو هدف لابد أن يؤخذ في الاعتبار عند وضع أي سياسة اقتصادية في أي نظام اقتصادي، لأن توزيع الدخل الوطني بشكل عادل بين أفراد المجتمع غالبا ما يحقق الشرعية للنظام السياسي القائم في الدولة، وهو ما يضمن الاستقرار السياسي ويتم هذا من خلال ضمان حد أدنى من الدخل لكل فرد.

5. التوازن في ميزان المدفوعات:

يتكون ميزان المدفوعات من الصادرات والواردات وتدفقات رؤوس الأموال، ويتبلور هدف السياسة الاقتصادية في ضرورة تعظيم الصادرات والعائد منها وتخفيض تكلفة الواردات، وهذا لا يتم إلا من خلال تحقيق توازن في ميزان المدفوعات.

المطلب الخامس: آليات السياسة الاقتصادية

باعتبار أن السياسة الاقتصادية هي الأداة التي تستخدمها الحكومة للتأثير على النشاط الاقتصادي ككل، وتحقيق الأهداف المسطرة، فهي تستخدم العديد من الآليات لتحقيق ذلك نذكر منها:

1. **السياسة النقدية:** تستخدم الدولة هذه السياسة من خلال إدارة كل من النقود ، وكذلك النظام البنكي، حيث يقوم البنك المركزي بتنظيم عرض النقود مما يؤثر على النشاط الاقتصادي، لأنه بتغيير عرض النقود يستطيع البنك المركزي التأثير على العديد من المتغيرات المالية والاقتصادية مثل: معدل الفائدة، أسعار السندات، أسعار الصرف، وتقييد العرض النقدي يؤدي إلى رفع معدلات الفائدة ومن ثم تخفيض حجم الاستثمار مما يؤدي بدوره إلى تخفيض حجم الدخل الوطني وتقليل التضخم.[1]
2. **السياسة المالية:** تعني استخدام الضرائب والانفاق الحكومي في التأثير على النشاط الاقتصادي، ويتمثل الإنفاق الحكومي في الإنفاق على السلع والخدمات، إنشاء المدارس والبنى التحتية، وكذلك دفع أجور موظفي الحكومة، أما تخفيض الضرائب فيؤدي إلى إنفاق الأفراد على السلع والخدمات أي أنه يشجع الاستهلاك، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي زيادة الدخل الوطني الفعلي.[2]
3. **سياسة العلاقات الاقتصادية الدولية:** بسبب التطور الحاصل على المستوى العالمي ازداد تشابك وترابط اقتصاديات معظم دول العالم، مما يصعب على صانعي السياسات الاقتصادية رسم هذه الأخيرة حيث يستخدمون آليتان وهما:

- السياسة التجارية: تتكون من التعريفات الجمركية وصيغة الحصص التي تحد أو تشجع من الواردات والصادرات.

---

[1] فوزي عبد المنعم، **المالية العامة والسياسة المالية**، القاهرة: مكتبة عين شمس، 1985، ص.422.

[2] المكان نفسه.

- سياسة إدارة سوق الصرف: حيث تتبع الدول نظم مختلفة في تنظيم أسواق الصرف فيها، فيسمح البعض لسعر الصرف أن يتحدد عن طريق قوى العرض والطلب، بينما تحدد بعض الدول أسعار ثابتة لعملاتها.

4. **سياسة الدخول:** لقد جاءت هذه السياسة بسبب التكاليف العالية لكل من السياسة النقدية والمالية، فقد بحثت الحكومات عن طرق جديدة لجعل الأسعار مستقرة ومكافحة التضخم، ومن هنا تبلورت سياسة الدخول التي تراوحت ما بين التحكم في الأجور والتحكم في الأسعار أي ضبط الأسعار وتنظيم الأجور بطريقة تضمن توازن الدورة الاقتصادية.[1]

الشكل التالي يلخص آليات السياسة الاقتصادية.

الشكل رقم (03): آليات السياسة الاقتصادية

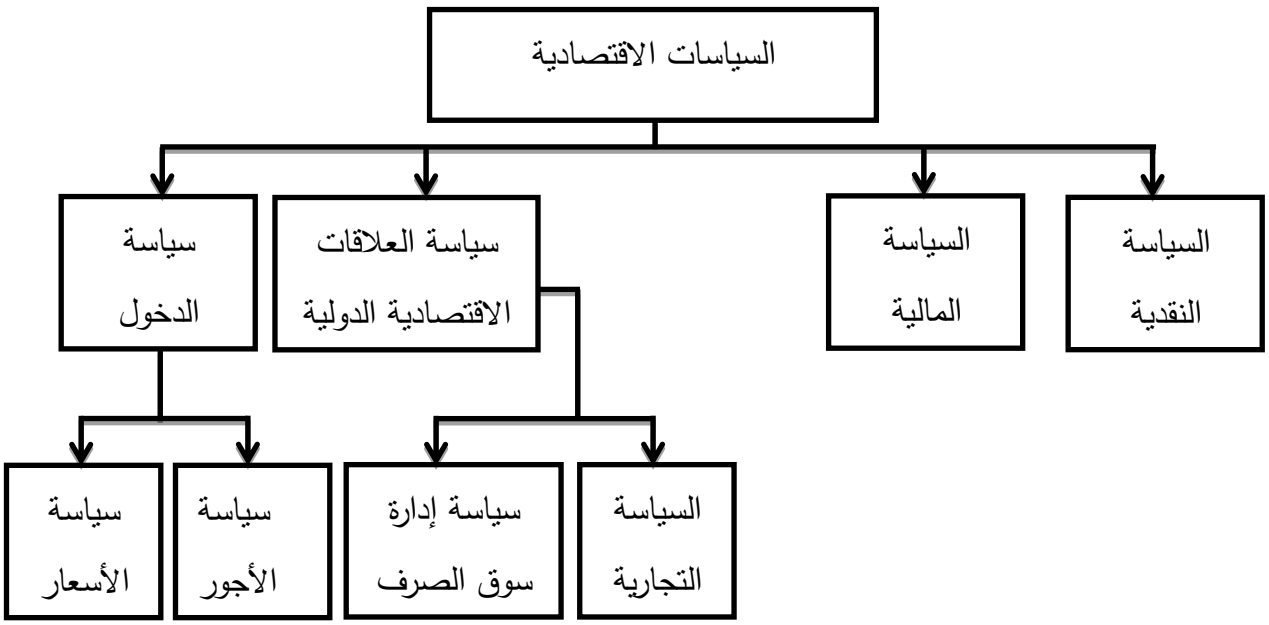

المصدر: محمد علي الليثي، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الاسكندرية: الدار الجامعية، 1997، ص.42.

[1] محمد بن سعيد، **السياسات الاقتصادية والتشغيل**، مداخلة في إطار المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة: كلية العلوم الإقتصادية، 08-09 مارس 2005 ، ص.168.

خلاصة الفصل الأول:

مما تقدم يتضح لنا أن صندوق النقد الدولي مؤسسة مالية دولية أنشئت أساسا للحفاظ على سلامة النظام النقدي الدولي، عبر مساعدة الدول الأعضاء على إعادة التوازن لاقتصادياتها باستخدام جملة من السياسات الاقتصادية الهادفة للتأثير على السلوك الاقتصادي.

تتأثر السياسة الاقتصادية للدولة كغيرها من السياسات العامة إلى جانب الفواعل الرسمية المتمثلة في الدولة بمختلف أجهزتها بفواعل غير رسمية كالإيديولوجيات السياسية على غرار توجهات الأحزاب السياسية ومنظمات أرباب العمل والنقابات العمالية، كما تتأثر السياسة الاقتصادية على صعيد البيئة الخارجية خاصة بالنسبة للدول النامية بالمؤسسات المالية والنقدية الدولية على غرار صندوق النقد الدولي خصوصا في أوقات الأزمات.

الفصل الثاني: علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي.

تعد الجزائر من الدول النامية التي نالت استقلالها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وقد سارعت للانضمام إلى مختلف الهيئات الدولية كهيئة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي الذي انضمت إليه بتاريخ 26 سبتمبر 1963، وكانت حصتها تقدر بـ 623,1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وفي إطار سعي الدولة الجزائرية إلى النهوض باقتصادها، فقد رسمت العديد من السياسات الاقتصادية والمخططات التنموية، إلا أنها تأثرت بالمقابل بعديد الأزمات الداخلية والخارجية التي خلفت مشاكل في مختلف الميادين الاقتصادي، السياسي والاجتماعي.

وفي إطار محاولة الدولة حل هذه المشاكل لجأت إلى صندوق النقد الدولي باعتباره أحد أهم المؤسسات المالية الدولية التي تساهم في معالجة الإختلالات المالية للدول وإعادة استقرارها الاقتصادي. على هذا الأساس سنتطرق في هذا الفصل من خلال ثلاثة مباحث إلى أسباب اللجوء إلى صندوق النقد الدولي المتمثلة أساسا في إفلاس الخيارات التنموية، أزمة 1986 وأحداث أكتوبر 1988، وسنعرض في المبحث الثاني أهم الآليات المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي لإعادة بعث الاستقرار الاقتصادي للجزائر وهي الاستعدادان الائتمانيان الأول والثاني بالإضافة إلى مرحلة التثبيت الاقتصادي وبرنامج التعديل الهيكلي، وصولا إلى المبحث الثالث الذي هو تحت عنوان نتائج تدخل صندوق النقد الدولي على السياسة الاقتصادية، أين سنتطرق فيه إلى مؤشرات الاقتصاد الوطني بعد تدخل صندوق النقد الدولي (1989-2000)، وصولا إلى سياسة الإنعاش الاقتصادي (2001- 2014).

المبحث الأول: أسباب اللجوء إلى صندوق النقد الدولي

لقد مر الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال بعدة مراحل، وهذا تبعا للسياسات المنتهجة في كل حقبة من الحقب التاريخية وهذه الاستراتيجيات والسياسات كانت تهدف لتحقيق التوجهات

الكبرى للدولة، لولا المشاكل والثغرات التي عرفتها، والتي جعلت الجزائر تستنجد بالمؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي، ومن خلال هذا المبحث سنتعرف على أهم الأسباب والدوافع التي دفعت بالجزائر للجوء إلى صندوق النقد الدولي.

المطلب الأول: إفلاس الخيارات التنموية للبلاد

عقب الاستقلال تبنت الجزائر النظام الاقتصادي الاشتراكي القائم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج حفاظا على المكاسب الاجتماعية للثورة التحريرية أين عرفت عديد المخططات والسياسات التنموية، نوجز أهمها فيما يلي:

1. **مرحلة المخططات التنموية الأولى 1967-1979**: بعد مرحلة التسيير الذاتي للأملاك والمؤسسات التي خلفها رحيل المستعمر الفرنسي، تبنت الدولة استراتيجيات جديدة لتحقيق التنمية، أين أصبح العمل بالمخططات الاقتصادية هو الركيزة الأساسية في دفع عجلة التنمية حيث أن الجزائر في هذه الفترة طبقت ثلاث مخططات تنموية أولها خلال الفترة ما بين 1967-1969[1]، ورصد له مبلغ 9,4 مليار دينار خصص لتهيئة الوسائل المادية والبشرية لإنجاز المخططات اللاحقة، أما المخطط الثاني فعرف بالمخطط الرباعي الأول 1970-1973، ورصد له مبلغ مالي وصل إلى 60 مليار دج[2]، كان يهدف إلى تشييد قواعد هيكلية للتنمية الاقتصادية من خلال التركيز على الاستثمار في الصناعات الثقيلة باعتبارها السبيل الأنجع لتحقيق قاعدة اقتصادية متينة تضمن نمو واستقرار اقتصاديين، أما المخطط الثالث وهو المخطط الرباعي الثاني 1974-1979 فقد خصص له اعتماد مالي قدر بـ 54 مليار دج[3]، كرس هذا المخطط هو الآخر لتبني إستراتيجية الصناعات الثقيلة، واعتبر بمثابة برنامج تكميلي للمخطط السابق.

1عبد الكريم بريشي، **دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، 2014/2013، ص.221.

2 المكان نفسه.

[3] Hamid Bali**, Inflation et mal, Développement en Algérie**, Alger : opu, 1993, p.32.

يتضح من خلال المخططات السابقة أنها كانت محاولة لإعطاء الاقتصاد الوطني انطلاقة قوية قادرة على تحقيق الهدف المنشود. وبسبب قلة التجربة في ميدان التخطيط والتخطيط الاستراتيجي، فالتسيير والتخطيط المركزيين قد لعبا دورا في فشل هذه المخططات، بالإضافة إلى عدم احترام أهم عنصر في صياغة وتنفيذ السياسة العامة وهو الرقابة القبلية والميدانية والبعدية لأنها تساهم في تدارك الأخطاء ومحاربة الفساد بكل أشكاله.

2. **مرحلة المخططات التنموية الثانية (1980-1989):** بعد فشل المخططات السابقة في بناء قاعدة اقتصادية اعتمدت الدولة إستراتيجية مغايرة عن سابقتها، أين عرفت مخططين الأول امتد من 1980 إلى 1984، خصص له مبلغ 250 مليار دج، وكان شعاره "من أجل حياة أفضل"[1]، كان يهدف إلى تدعيم الاستقلال الاقتصادي للجزائر من خلال التركيز على التخطيط كأسلوب لتسيير الاقتصاد بالإضافة إلى تعميم التنمية الاقتصادية والاجتماعية على كامل التراب الوطني.

بالرغم من الأهداف التي سطرتها الدولة لهذا المخطط إلا أن شعاره كان تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع وهو بالفعل ما تم التركيز عليه، ما أدى إلى ارتفاع في فاتورة الاستيراد التي شكلت في وقت لاحق عبئا كبيرا على الخزينة العمومية.

أما المخطط الثاني فقد امتد من 1985 إلى 1989، ولقد رصد له غلاف مالي قدره 550 مليار دج، كان يهدف إلى تشجيع الأنشطة الصناعية التحويلية ذات الحجم المتوسط (المؤسسات المصغرة) لتغطية الحاجات الوطنية من خلال توفير الوسائل اللازمة لتلك الأنشطة.[2]

---

[1] بريشي، مرجع سابق، ص.223.

[2] المكان نفسه.

مما سبق يتضح أن المخططات التنموية الثانية جاءت بهدفين أولهما دعم استقلال الاقتصاد الوطني، والثاني تحقيق الرفاهية لكل أفراد المجتمع، وهنا تكمن الثغرة لأن الاقتصاد الوطني لم يكن مستقلا بسبب فشل المخططات المنفذة في فترة السبعينات، ما يعني أن الأهداف المسطرة في مخططات الثمانينات لم تكن مدروسة بشكل جيد وهذا يعود لسوء التخطيط، ومن هنا تتبلور فكرة إفلاس الخيارات التنموية لأن أهدافها كانت خالية من الترابط والتسلسل والرؤية الإستراتيجية التي غالبا ما تتميز بها السياسات العامة الناجحة، فالخيارات التنموية في تلك الفترة كانت مجرد توزيع لمبالغ مالية طائلة والواقع خير دليل، فبمجرد انهيار أسعار النفط سنة 1986 بدأت المشاكل الاقتصادية تظهر، فسارعت الجزائر لطلب الدعم من المؤسسات المالية الدولية.

المطلب الثاني: أزمة 1986 وانهيار الإيرادات النفطية الممول الرئيسي للخزينة العمومية

تعد الجزائر من الدول المنتجة للنفط، بل تجاوزت ذلك إلى بناء اقتصاد نفطي، أين تعتمد الدولة بالدرجة الأولى على عوائد البترول في تنفيذ خططها التنموية والنهوض بقطاعاتها، فغالبا ما تتوقف وضعية الاقتصاد الوطني على حركة التقلبات السعرية للنفط المرتبطة أصلا بالعوامل الخارجية، ما يجعله عرضة لصدمات مختلفة، فسعر البترول كثيرا ما يتأثر بالأحداث الجيوسياسية كالحروب والأزمات.

لقد تأثر سعر النفط في السوق البترولية العالمية بعديد الصدمات، وأزمة 1986 تعد من أعنفها حيث انخفضت الأسعار إلى حد 17,70 دولار للبرميل في الأسبوع الأخير من شهر جانفي 1986[1]، لتزداد حدة الانخفاض إلى أقل من 13 دولار للبرميل في بداية شهر مارس

[1] السعيد رويجع، **التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري (1970-2009)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة ورقلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، 2013/2012، ص.10.

من السنة نفسها[1]، وبتراجع العوائد البترولية انحصرت مصادر تمويل الاقتصاد الوطني، ما مهد الطريق لظهور مشاكل اقتصادية كبيرة كالعجز في الميزان التجاري (حيث سجل سنة 1986 عجز بـ 1393- مليون دولار) [2]والتي أدت بدورها إلى ظهور مشاكل اجتماعية سرعت في عملية اللجوء للمؤسسات المالية الدولية كمحاولة لإعادة التوازن الداخلي والخارجي.

المطلب الثالث: أحداث أكتوبر 1988 وتدهور الوضع السياسي، الاقتصادي والاجتماعي

بمجرد انخفاض أسعار النفط إثر أزمة 1986، بدأت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر تتأزم، فكثيرا ما يشار إلى أن أحداث أكتوبر هي من أدخلت الجزائر في أزمة متعددة الجوانب انتهت بعشرية سوداء دامية، ولكن أحداث أكتوبر كانت حراك شعبي تولد بعد تفاقم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، أين انهارت القدرة الشرائية للمواطن وانخفضت نسبة التشغيل وارتفعت البطالة.

لقد دامت أحداث أكتوبر 1988 أسبوعا كاملا، بدأت يوم 5 أكتوبر بإضرام النار في حافلة عمومية بالعاصمة وانتهت يوم 12 أكتوبر بعد رفع حالة الحصار التي أعلنت يوم 7

أكتوبر من قبل الرئيس الشاذلي بن جديد، وقد خلفت هذه الأحداث حسب الأرقام الرسمية 169 قتيل وخسائر مادية كبيرة[3].

إن أحداث أكتوبر سرعت من عملية تغيير النظام السياسي وتبني التعددية الحزبية التي جاء بها دستور فيفري 1989، أين تم منح الاعتماد للعديد من الأحزاب السياسية التي وصل عددها إلى 60 حزبا، ومن أبرزها حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ الذي اكتسح المجال السياسي بفوزه بالأغلبية في الانتخابات المحلية لسنة 1990، كما فاز في الدور الأول من تشريعيات

---

[1] المكان نفسه.

[2] برباص، مرجع سابق،ص.100.

[3] اسماعيل قيرة وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص ص. 155-163.

1991[1]، كل هذا ساهم في إعادة نوع من الاستقرار السياسي للبلاد حيث عرفت الجزائر أول تجربة انتخابية ديمقراطية لولا توقيف المسار الانتخابي سنة 1991 وإبعاد الإسلاميين وحل حزبهم، وهذا ما أدخل البلاد في أزمة أمنية شديدة دامت أكثر من 10 سنوات جعلت الجزائر معزولة عن العالم، وفي ظل تخبطها في كل هذه المشاكل سارعت باللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية لطلب الدعم المالي محاولة بذلك سد الثغرات في مختلف الميادين وتبني سياسة شراء السلم الاجتماعي لإعادة الإستقرار، من خلال الموافقة على كل شروط صندوق النقد الدولي بما فيها تبني نظام اقتصاد السوق.

[1] المرجع نفسه، ص.164.

المبحث الثاني: الآليات المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي لإعادة بعث الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

لقد وقعت الجزائر ثلاث اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، الأولى والثانية أبرمتا في سرية تامة لأن الجزائر عرفت في تلك المرحلة اضطرابات اقتصادية بسبب الأزمة النفطية سنة 1986، واجتماعية نظرا لأحداث أكتوبر 1988، وسياسية متمثلة في التعديل الدستوري لسنة 1989 وتبني التعددية الحزبية، أما الاتفاق الثالث فتم في ظروف أصعب من الظروف السابقة حيث كانت الأزمة الأمنية في أوجها، وانهيار تام لأهم المؤشرات الاقتصادية، كالنمو الاقتصادي ومعدل البطالة والتشغيل، وهذا ما جعل الدولة توافق على كل شروط صندوق النقد الدولي.

المطلب الأول: اتفاق الاستعداد الائتماني الأول ماي 1989

في نهاية سنة 1988، استخدمت الجزائر القسط الاحتياطي أي حصتها من حقوق السحب الخاصة بالصندوق، وذلك لكون هذه السنة عرفت أحداثا أثرت تأثيرا بالغا في بنى الاقتصاد الجزائري، ومن ثم استغلت الجزائر أقساط القرض والمقسمة إلى أربعة (04) أقساط، كل قسط يمثل 25%من حصة الدولة، في محاولة إعادة التوازن لميزان المدفوعات ولكنها لم تنجح ما جعلها تطلب أقساطا أخرى أكبر من حجم حصة الدولة العضو، وهذه الأقساط يقوم الصندوق بالموافقة على تقديمها في إطار مشروطية الصندوق وهذا ما يطلق عليه الاتفاق الاستعدادي الائتماني.[1]

لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي للحصول على أقساط مرتفعة في إطار الاتفاق الاستعدادي الائتماني الأول في 1989/05/30، وقد وافق الصندوق على تقديم 155,7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة حيث استخدم المبلغ كليا كشريحة واحدة في 30 ماي 1989، كما

[1] إكرام مياسي، **الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر**، الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع والطباعة، 2011، ص.182.

استفادت الجزائر من تسهيل للحصول على مبلغ 315,2 وحدة حقوق سحب خاصة نظرا لانخفاض أسعار البترول سنة 1988، وارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق العالمية.[1]

كان محتوى الاتفاق –اتفاق التثبيت– يشترط على الجزائر مقابل تقديم الدعم ما يلي:[2]

- إتباع سياسة نقدية أكثر حذرا وتقييدا.
- تقليص عجز الميزان التجاري.
- تعديل سعر الصرف.
- إزالة التنظيم الإداري للأسعار.

يتضح من خلال ما سبق أن شروط اتفاق التثبيت في الاستعداد الائتماني الأول مهدت الطريق لتبني نظام اقتصاد السوق وتقليص دور الدولة في الجانب الاقتصادي.

المطلب الثاني: اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني جوان 1991

بالرغم من القسط المرتفع من حقوق السحب الخاصة التي حصلت عليها الجزائر في اتفاق الاستعداد الائتماني الأول، إلا أنها لم تحل كل مشاكلها الاقتصادية، ما جعلها تعود إلى صندوق النقد الدولي وتبرم الاتفاق الثاني، حيث تم تحرير رسالة النية في 27 أفريل 1991، ثم أبرم الاتفاق بتاريخ 03 جوان 1991 [3] ،حيث تم بموجبه تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، مقسمة إلى أربعة شرائح، كل شريحة بمبلغ 75 مليون وحدة حقوق سحب خاصة موزعة كما يلي:[4]

---

[1] المكان نفسه.

[2] المرجع نفسه، ص.183.

[3]Ahmed Ben Bitour, **L'Algérie au troisième millénaire défis et potentialités**, Alger : édition marinoor, 1998, p.77.

[4] المكان نفسه.

- الشريحة الأولى في جوان 1991.
- الشريحة الثانية في سبتمبر 1991.
- الشريحة الثالثة في ديسمبر 1991.
- الشريحة الرابعة في مارس 1992.

لقد سحبت الجزائر الأقساط الثلاثة الأولى، إلا أن القسط الرابع لم يتم سحبه لعدم احترام محتوى الاتفاقية، إذ تم توجيه جزء من القرض إلى أغراض أخرى غير تلك المتفق عليها، حيث قامت الدولة باتخاذ إجراءات لتخفيف صعوبة الأوضاع الاجتماعية آنذاك، وقد تضمنت الاتفاقية جملة الشروط التالية:[1]

- تحرير التجارة الخارجية.
- إصلاح المنظومة الجبائية والجمركية.
- منح الاستقلالية الكاملة للمؤسسات العمومية.
- الإسراع في تخفيض أسعار الصرف.
- إصلاح طرق تسيير النظام المالي.

لقد جاءت شروط هذا الاتفاق مكملة لشروط الاستعداد الائتماني الأول بغية استعادة التوازنات الاقتصادية.

المطلب الثالث: مرحلة التثبيت الاقتصادي قصير الأجل أفريل 1994

تعد سياسة التثبيت الاقتصادي سياسة اقتصادية قصيرة الأجل مطروحة من طرف صندوق النقد الدولي للدول النامية التي تعرف عجزا في موازين مدفوعاتها، والتي ترغب في

[1] بريشي، مرجع سابق، ص.225.

الحصول على مساعدات مالية، بحيث تعتمد هذه السياسة على خفض الطلب وذلك بهدف تحقيق فائض في ميزان المدفوعات عن طريق الدعم المالي الذي تمنحه الهيئات المالية، وقد طبقت الجزائر التثبيت الاقتصادي قصير الأجل في الفترة الممتدة ما بين أفريل 1994 ومارس 1995، لأنها لم تنجح في إعادة استقرارها الاقتصادي من خلال الاتفاقيتين السابقتين، وقد كان هذا البرنامج يهدف إلى:[1]

- تخفيض معدلات التضخم.
- تحقيق نمو اقتصادي متواصل.
- رفع الدعم عن أسعار السلع الغذائية والطاقوية.
- توفير الشروط اللازمة لتحرير التجارة الخارجية.
- تعديل قيمة الدينار.
- الاهتمام بالقطاع الزراعي وترقية قطاع البناء والأشغال العمومية.

بعد فشل الاستعدادان الائتمانيان الأول والثاني في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، لجأت الجزائر مرة أخرى لصندوق النقد الدولي، الذي بدوره طرح حزمة من الإجراءات التي كانت بمثابة شروط لتقديم الدعم المالي والتي ركزت بمجملها على تأكيد تبني اقتصاد السوق.

المطلب الرابع: اتفاق القرض الموسع (برنامج التعديل الهيكلي) ماي 1995- ماي 1998

يعد برنامج التعديل الهيكلي أول سياسة اقتصادية طويلة المدى تطبقها الجزائر تحت إشراف وتمويل صندوق النقد الدولي، بعدما كانت رافضة لشروطه خلال الاتفاقيات السابقة حيث اعتبرتها تدخلا في شؤونها الداخلية، وقد وافق الصندوق على تقديم القرض بمبلغ

[1] المرجع نفسه، ص.230.

1,169,28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة بعدما أقدمت الحكومة الجزائرية على إرسال خطاب النية الذي يتضمن محتوى برنامج التصحيح الهيكلي الذي تنوي تنفيذه خلال الفترة ما بين سنة 1995 وسنة 1998، والهدف وراء ذلك يكمن في إعادة استقرار الاقتصاد الوطني وتخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق، وتبعا لمصادقة مجلس إدارة صندوق النقد الدولي على طلب الجزائر، فإنها ستطلب من الدول الأعضاء في الصندوق إعادة جدولة مستحقاتها المتعلقة بخدمة الدين الخارجي التي يحين موعد سدادها خلال مدة الاتفاق.[1]

وقد اعتمد تطبيق البرنامج على الإجراءات التالية:[2]

- خوصصة المؤسسات العمومية.
- إعادة هيكلة النظام المالي مع إضعاف أو إزالة القيود المفروضة على حركة رأس المال.
- إلغاء القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تقليص دور الدولة في الجانب الاقتصادي وتقديم الخدمات الاجتماعية.

بعد فشل كل محاولات الإصلاح الاقتصادي رضخت الجزائر أخيرا لمشروطية صندوق النقد الدولي، وطبقتها لأول مرة على أرض الواقع، حيث كانت الخوصصة أبرز ما ميز هذه المرحلة ما مهد فعلا لتقلص دور الدولة في الجانب الاقتصادي.

[1] خالدي، مرجع سابق، ص.220.
[2] المرجع نفسه، ص.221.

المبحث الثالث: النتائج المترتبة عن تبني أليات صندوق النقد الدولي على االسياسة الاقتصادية في الجزائر

إن أهم أهداف صندوق النقد الدولي المعلنة الحفاظ على استقرار اقتصاديات الدول من خلال تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية، وعلى هذا الأساس فقد خلفت برامج الإصلاح الاقتصادي المطبقة في الجزائر تحت إشراف صندوق النقد الدولي آثارا إيجابية وأخرى سلبية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

المطلب الأول: سياسة المشروطية وأثرها على السياسة الاقتصادية للجزائر

لقد صاحبت جملة الآليات التي جاء بها صندوق النقد الدولي، والتي على إثرها قدم مساعدات مالية لإعادة الاستقرار الاقتصادي للبلاد، العديد من الشروط التي عملت الجزائر على تطبيقها من خلال استخدام كل وسائل السياسة الاقتصادية، أين تبنت العديد من الإجراءات المتمثلة أساسا في:[1]

– القيام بإصلاحات ضريبية للحصول على موارد مالية.

– تسريح العديد من العمال من أجل تخفيض النفقات العامة لإعادة التوازن للموازنة العامة.

– حل المؤسسات العمومية وتطبيق سياسة الخوصصة من خلال بيع مؤسسات عامة لخواص للحصول على موارد مالية إضافية.

– تخفيض قيمة العملة الوطنية (الدينار) لتحقيق التوازن الخارجي (تحقيق توازن ميزان المدفوعات).

– تحرير الأسعار وإلغاء سياسة الدعم.

[1] بريشي، مرجع سابق، ص.233.

– تحرير التجارة الخارجية من خلال فتح الأسواق الجزائرية أمام المتعاملين الأجانب وإلغاء القيود.

لقد خلفت مشروطية صندوق النقد الدولي تبني الجزائر اقتصاد السوق بمختلف آلياته، ولكن بطريقة غير مدروسة لأن الإجراءات التي طبقتها الدولة خلفت العديد من السلبيات أبرزها:

– نتيجة لسياسة تسريح العمال ارتفعت البطالة لمستويات عالية وتدهورت الأوضاع الاجتماعية للمواطنين وانخفض المستوى المعيشي للأفراد.

– سياسة الخوصصة كانت فاشلة لأنها استهدفت المؤسسات التي كانت تعاني مشاكل والتي بيعت بأسعار زهيدة بسبب نفور المستثمرين منها، ما يعني أن الخوصصة قضت فقط على القطاع العام المنتج .

– أما فيما يخص تخفيض قيمة العملة الوطنية (الدينار) فقد رفعت من معدلات التضخم ما أدى إلى تدهور القدرة الشرائية.

– تحرير التجارة الخارجية أدى إلى إغراق السوق الوطنية بالمنتوج الأجنبي، الذي قضى على المنتوج الوطني لأنه لم يستطع المنافسة أمامه.

وعلى ضوء ما سبق يتضح أن سياسة المشروطية أثرت سلبا على السياسة الاقتصادية للجزائر.

المطلب الثاني: أثر تدخل صندوق النقد الدولي في الجزائر على أهم المؤشرات الاقتصادية

تعد التوازنات الداخلية والخارجية (كالنمو الاقتصادي وميزان المدفوعات) من أهم المؤشرات التي تسمح بالتعرف على واقع أي اقتصاد، ومن خلال هذا المطلب سنتعرف على

أثر تدخل صندوق النقد الدولي في الجزائر على أهم هذه المؤشرات التي تمثل مرتكزات السياسة الاقتصادية لأية دولة.

1. النمو الاقتصادي:

يعتبر تحقيق النمو الاقتصادي من أهم الأهداف التي يسعى صندوق النقد الدولي لتحقيقها في مختلف السياسات الاقتصادية التي يوجه بها مختلف الدول التي تلجأ إليه على غرار الجزائر، وهذا ما سيتضح لنا من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03): معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين (2000-1994)

الوحدة: %

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
النمو الاقتصادي	-0,9	3,9	4,1	1,1	5,1	3,2	2,5

المصدر: فيروز زروخي، **استراتيجية تخفيض العمالة (دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية)**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، 2006/2005، ص.41.

من خلال الجدول يتضح أن النمو الاقتصادي كان سالبا سنة 1994 أين قدر بـ0,9-%، ليسجل أعلى نسبة له منذ تدخل صندوق النقد الدولي في الجزائر سنة 1995 حيث قدر بـ 3,9% وهي فترة بداية تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي، وقد استمر في الارتفاع أين سجل نسبة نمو قدرت بـ 4,1% سنة 1996، بفضل حزمة الإجراءات المتخذة في إطار برنامج التعديل الهيكلي، ولكن سرعان ما انخفض وبشكل حاد سنة 1997 وسجل فقط نسبة 1,1%، وحسب تقدير المجلس الاقتصادي والاجتماعي فإن التراجع كان نتيجة للانخفاض المحسوس في المنتجات الزراعية لأن البلاد في تلك الفترة عرفت جفافا. ولكن النمو الاقتصادي سرعان ما

عاد للارتفاع ليسجل أعلى نسبة في فترة التسعينات حيث قدر بـ 5,1% سنة 1998، لأن الدولة قد قامت بتنفيذ سياسات صارمة لإدارة الطلب الكلي، وبالمقابل فقد تراجعت معدلات النمو سنتي 1999 و2000 رغم ارتفاع أسعار النفط آنذاك، حيث وصل سعر البرميل إلى 28,88 دولار أمريكي[1] عام 2000، وهو ما يدل على هشاشة وعدم استقرار التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر.

2. ميزان المدفوعات:

يسجل ميزان المدفوعات المعاملات التجارية ما بين الجزائر وباقي دول العالم ويحدد وضعية الجزائر إزاءها، كما يعكس مدى صحة أو هشاشة الاقتصاد الوطني.

والجدول التالي يبين تطور وضعية ميزان مدفوعات الجزائر في الفترة ما بين (1993 و1998).

[1] بريشي ، مرجع سابق،ص.214.

الجدول رقم (04): تطور وضعية ميزان مدفوعات الجزائر (1998/1993)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الصادرات	10,16	8,89	10,27	13,18	14,14	10,14
صادرات المحروقات	9,76	8,61	9,73	12,64	13,64	9,8
الصادرات خارج المحروقات	0,450	0,293	0,490	0,600	0,500	0,370
الواردات	8,20	9,15	10,40	8,94	8,53	9,07
الميزان التجاري	1,96	−0,26	0,54	4,12	5,15	1,07
الحساب الجاري	0,360	−1,82	−1,85	1,72	3,21	−0,820
حساب رأس المال	−0,06	1,94	0,960	−3,150	−2,01	−2,03
رصيد ميزان المدفوعات	0,302	0,120	−1,137	−1,89	1,50	−1,67

Source: Ben Bitour Ahmed, op. cit, p.145.

سجل ميزان المدفوعات فائضا طفيفا في كل من سنة 1993 و1994، وقدر على التوالي بـ 302 مليون دولار و120 مليون دولار، ثم عرف عجزا بعد ذلك، ما عدا سنة 1997 أين حقق فائضا بـ 1,50 مليار دولار وعاد ذلك العجز لتأثير حساب رأس المال[1] الذي لم يعرف فائضا سوى سنتي 1994 و1995، بسبب إعادة جدولة الديون، ولارتفاع حجم الواردات مقابل انخفاض الصادرات. أما سنة 1998 تعتبر السنة الأخيرة في برنامج التصحيح الهيكلي، لذلك فالانخفاض الحاد في حجم الصادرات أدى بطبيعة الحال إلى انخفاض فائض الميزان التجاري

- حساب رأس المال:هو عبارة عن الفرق بين الأصول المالية الجارية لمنشأة ما والخصوم الجارية لها، ويستخدم في تقدير قدرة النشأة على تمويل عملياتها اليومية والوفاء بإلتزماتها المالية قصيرة الأجل.

الذي حقق أعلى مستوى له سنة 1997 بـ 5,15 مليار دولار لينخفض إلى 1,07 مليار دولار سنة 1998 ما أثر سلبا على ميزان المدفوعات الذي حقق عجزا ب1.67- مليار دولار .

3. احتياطي الصرف:

يقصد به الاحتياطات النقدية بالعملة الصعبة، وهذا ما يبينه الجدول الآتي

الجدول رقم (05): احتياطات صرف الجزائر في الفترة ما بين (2000/1993)

الوحدة: مليار دولار

السنوات / البيان	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
احتياطات الصرف	2,20	1,10	2,30	4,50	8,05	6,84	4,41	11,50

المصدر: برباص، مرجع سابق، ص.159.

يعتبر مؤشر نمو احتياطي الصرف أحد أهم الأهداف التي يسعى صندوق النقد الدولي لتحقيقها في البلدان التي تطبق فيها سياسات التعديل الهيكلي، وبالنسبة للجزائر فقد سمحت عمليات إعادة الجدولة وجهود التصحيح الهيكلي بارتفاع الاحتياطات النقدية بالعملة الصعبة حيث وصلت إلى ما يزيد عن 8 مليار دولار سنة 1997، وهذا الارتفاع لا يرجع إلى تحسن في أسعار البترول لأن متوسط سعر البرميل كان يقدر بـ 18,70 دولار في الفترة الممتدة ما بين سنة 1994 إلى سنة 1997[1]، وإنما يرجع إلى جهود التصحيح الهيكلي وكذلك تقليص النفقات العمومية، ولكن سرعان ما انخفض احتياطي الصرف إلى أقل من 5 مليار دولار ليسجل سنة 1999 4,41 مليار دولار، ولكن مع انتعاش السوق النفطية في نهاية نفس السنة ارتفع احتياطي الصرف إلى 11,50 مليار دولار سنة 2000 ما يبين بأنه غالبا ما يكون مقرونا بتقلبات أسعار البترول باعتبار أنه يمثل أكثر من 95% من صادرات الدولة.

[1] رويجع، مرجع سابق، ص.24.

4. الميزانية:

تعرف الموازنة العامة بأنها "بيان يمثل كل من النفقات والإيرادات خلال سنة مالية قادمة، ويظهر في الموازنة العامة جانبان الأول لبنود النفقات العامة من مجالات العمل كالتعليم والصحة والدفاع والقضاء وغيرها، والجانب الثاني للبنود الخاصة بالإيرادات المختلفة مثل ضرائب الدخل والرسوم الجمركية وغيرها". ونقول عن الموازنة العامة أنها متوازنة إذا كانت النفقات العامة تساوي الإيرادات العامة، وتكون الموازنة العامة في حالة فائض إذا كانت النفقات العامة أقل من الإيرادات العامة وتكون في حالة عجز إذا كانت النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة.[1]

لقد تمكنت الجزائر من خلال برامج التعديل الهيكلي من تحويل الرصيد السلبي للموازنة العامة طيلة فترة بداية التسعينات إلى رصيد إيجابي، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (06): وضعية الموازنة العامة في الفترة 1993-1996

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات / البيان	1993	1994	1995	1996
الإيرادات العامة	320	434	600	824
النفقات العامة منها:	389	461	588	729
- نفقات التسيير	288	344	444	554
- نفقات التجهيز	101	117	144	175
رصيد الموازنة العامة	96-	27-	12	95

المصدر: إيمان حملاوي، دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي(دراسة حالة الجزائر 1990- 2012)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2014/2013، ص.99.

[1] أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2007، ص.187.

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن رصيد الموازنة العامة قد سجل عجزا في السنتين 1993 و1994، وهذا بسبب انخفاض الإيرادات العامة ، ولكن بعد تطبيق برنامج التعديل الهيكلي مارست الدولة ضغطا على نفقات التجهيز كما حددها صندوق النقد الدولي فتحول العجز إلى فائض وصل إلى 95 مليار دج سنة 1996 والذي اقترن بارتفاع الإيرادات العامة في الموازنة العامة التي سجلت قيمة 824 مليار دينار.

5. التضخم:

لقد كانت من شروط صندوق النقد الدولي رفع الدعم على السلع ذات الاستهلاك الموسع، فعمدت الدولة إلى تقليص دعم الأسعار بالإضافة إلى إحداث زيادات ملموسة في أسعار خدمات المرافق العامة للوصول بها إلى حدود التكلفة الفعلية.

كما عرفت أسعار المنتجات ذات الاستهلاك الواسع معدلات ارتفاع جد سريعة وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (07): تطور أسعار بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع في الفترة (1990-1997).

الوحدة: الدينار الجزائري

السنوات / السلع	الوحدة	1990	1991	1995	1997
الخبز	وحدة	1	1,50	6	8,50
السميد	1كغ	2,05	4,50	20	36
الزيت	1لتر	4	16	50	55
الحليب	1لتر	1,50	4	10	20

المصدر: حملاوي، مرجع سابق، ص.102.

وكنتيجة لارتفاع أسعار المواد واسعة الاستهلاك، فإن معدلات التضخم قد عرفت ارتفاعا هي الأخرى كما يوضح الجدول الآتي:

الجدول رقم (08): معدلات التضخم في الفترة ما بين (1993-1998)

السنوات	الوحدة	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل التضخم	%	20,54	29,05	29,78	18,96	05,73	05

المصدر: برباص، مرجع سابق، ص.157.

يتضح من خلال الجدول أن معدل التضخم قبل البدء بعملية التعديل الهيكلي كان يقدر بـ 20,54% سنة 1993، ولكنه سرعان ما ارتفع ليحقق معدل 29,05% سنة 1994، نظرا لتطبيق سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية، حيث بقي مرتفعا إلى غاية سنة 1996 أين قدر بـ 18,96% وهي نسبة ضئيلة مقارنة بسابقتها ولكنها تبقى مرتفعة، أما سنة 1997 و1998 فمعدل التضخم فيها كان مبهرا لأنه انخفض بشكل كبير حيث قدر على التوالي بـ 5,73% و5%، ما يعني أن صرامة الدولة في تطبيق شروط الصندوق قد أعطت ثمارها، فتقديراته سطرت نسبة 9,5%[1]، ما يعني أن النتائج جاءت أحسن مما كان مقدرا.

6. المديونية:

لقد كانت سنة 1994 حاسمة بالنسبة لملف المديونية، لأن الجزائر طلبت إعادة جدولة ديونها التي بلغت مستويات مرتفعة بسبب عدم كفاية موارد الصادرات لتسديدها، والجدول الآتي يبين تطور المديونية الخارجية للجزائر.

[1] زهية بركات، **التضخم وبرامج التصحيح في البلاد النامية بين النظرية والتطبيق**، رسالة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 1998/1997، ص.189.

الجدول رقم (09): تطور المديونية الخارجية للجزائر للفترة (1990-1998)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
المديونية الخارجية	26,7	27	26,1	26,4	29,5	31,6	33,7	31,2	30,5
خدمة الدين	8,6	9,2	8,8	9,1	4,5	4,2	4,3	4,5	5,2
نسبة خدمة الدين/ بالصادرات	66,7	74,2	76,5	87,5	47,2	38,8	30,7	31,7	47,5

المصدر: بريشي، مرجع سابق، ص.236.

من خلال الجدول يمكن تلخيص تطور المديونية الخارجية للجزائر في مرحلتين:

❖ **المرحلة الأولى (1990-1993):**

تراوحت المديونية في تلك الفترة ما بين 26 و27 مليار دولار وهي نسبة مرتفعة خصوصا وأن خدمة الدين وصلت لحد 9,1 مليار دولار سنة 1993، وتجاوزت أكثر من 87 مليار دولار سنة 1993 ما أثر سلبا على المؤشرات الاقتصادية الأخرى كالنمو الاقتصادي، وهذا ما دفع بالجزائر إلى طلب إعادة جدولة ديونها والعودة لصندوق النقد الدولي لطلب الدعم المالي وتطبيق برنامج التعديل الهيكلي.

❖ **المرحلة الثانية (1994-1998):**

عرفت المديونية في تلك الفترة أعلى مستوياتها سنة 1996، بحيث قدرت بـ 33,7 مليار دولار، ولكن بالمقابل انخفضت خدمة الدين إلى ما بين 4و5 مليار دولار طيلة تلك الفترة، ما يعني أن اتفاق إعادة الجدولة الذي أبرمته الجزائر سنة 1994 قد أعطى ثماره، كما أن نسبة

خدمة الدين بالصادرات انخفضت هي الأخرى إلى أقل من 50% من الإيرادات الخارجية كما يوضح الجدول السابق.

7. الخوصصة:

يمكن تعريفها على أنها "نقل الملكية من القطاع العمومي إلى القطاع الخاص ويتم ذلك من خلال تحويل مجموع أو جزء من الأصول المادية أو المعنوية أو الرأسمال الاجتماعي للمؤسسات العمومية لصالح أشخاص ماديين أو معنويين خواص"[1]

تزامن تطبيق الخوصصة في الجزائر مع فترة رعاية صندوق النقد الدولي للإصلاح الاقتصادي في الجزائر، بالرغم من أنها كانت ضرورة حتمية مصاحبة لتغيير النظام السياسي من الأحادية إلى التعددية الحزبية التي جاء بها دستور فيفري 1989.

كان من نتائج الخوصصة حل العديد من المؤسسات العمومية كما يوضح الجدول الآتي:

الجدول رقم (10): توزيع المؤسسات المنحلة في الجزائر حسب قطاعات نشاطها وإطارها القانوني (إلى غاية جوان 1998)

القطاعات	مؤسسات عمومية	مؤسسات خاصة	المجموع
الفلاحة	23	2	25
الصناعة	443	–	443
البناء والأشغال العمومية السكن	249	–	249
الخدمات	98	–	98
المجموع	813	2	815

المصدر: برباص، مرجع سابق، ص.162.

[1] حميد حميدي وآخرون، **الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2005، ص.374.

من خلال الجدول يتبين لنا أن قطاع الصناعة قد سجل أكبر عدد من المؤسسات المنحلة حيث قدرت بـ 443 مؤسسة، بالرغم من أنه القطاع الذي عولت عليه الدولة كثيرا للنهوض بالاقتصاد الوطني، ويليه قطاع الأشغال العمومية أين حلت منه 249 مؤسسة وبعدها قطاع الخدمات ب98 مؤسسة ما أعطى الفرصة للمؤسسات الخاصة للنشاط في هذا القطاع، ويأتي في المرتبة الأخيرة قطاع الفلاحة ب 23 مؤسسة. وما يلاحظ أن الدولة قد استهدفت في مسألة الحل المؤسسات العمومية لأجل بيعها للحصول على موارد مالية إضافية.

إن سياسة الخوصصة في تلك الفترة لم تنجح لأنها لم تكن مدروسة جيدا، حيث استهدفت فقط المؤسسات التي كانت على وشك الإفلاس وغير القادرة على المنافسة، مما جعلها تباع بأسعار زهيدة بسبب نفور الراغبين في الاستثمار منها.

8. البطالة:

تمثل البطالة أبرز المظاهر السلبية التي أفرزتها الإصلاحات الاقتصادية المطبقة في الجزائر تحت رعاية صندوق النقد الدولي، فبمجرد تطبيق سياسة الخوصصة في بداية التسعينات تدهورت أوضاع التشغيل بسبب سياسة حل المؤسسات العمومية إلى جانب الطرد المكثف للأجراء على إثر عمليات إعادة الهيكلة، والجدول الموالي يبين لنا واقع التشغيل ومستويات البطالة خلال الفترة الممتدة من سنة 1994 إلى غاية سنة 2000.

الجدول رقم (11): تطور عرض العمل، التوظيف، البطالة في الجزائر منذ 1994 حتى 2000.

الوحدة: ألف فرد، المعدل: %

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الثروة العاملة	6814	7561	7811	8072	8326	8583	8850
التوظيف	4325	4505	4641	4719	4858	4898	4977
العاملين لحسابهم	829	931	984	1096	1135	1175	1253
معدل التوظيف للأجراء	63,47	59,58	59,41	58,46	58,34	57,06	56,23
معدل التوظيف الكلي	75,63	71,9	72,01	72,03	71,97	70,75	70,50
معدل البطالة	24,36	28,1	27,98	27,96	28,02	29,24	29,49

المصدر: فلة عاشور، **آثار برنامج الإصلاح المالي لصندوق النقد الدولي على سوق العمل في الجزائر منذ 1994**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، جامعة بسكرة: معهد العلوم الاقتصادية، 2005/2004، ص.113.

إن العاطل عن العمل هو الشخص القادر والراغب في العمل ولا يجده . منذ بداية تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي أخذت معدلات البطالة بالتزايد، حيث سجلت ارتفاعا بنسبة 4% في الفترة ما بين 1994 و1995، وهذا راجع لتزايد القوة العاملة بـ 745 ألف فرد، كذلك بسبب سياسة حل المؤسسات وتسريح العمال التي كانت من شروط صندوق النقد الدولي، كما بقيت معدلات البطالة مرتفعة إلى غاية سنة 2000 كما يوضحه الجدول السابق حيث قدرت بـ 29,49% بالرغم من تنامي عدد العاملين لحسابهم الذي وصل إلى 1253 فرد في نفس السنة، ما يعني أن القطاع الخاص لا يساهم بشكل كبير في تقليص البطالة في الجزائر.

المطلب الثالث: سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر، قطيعة أم استمرارية

إن من أهم أهداف صندوق النقد الدولي الحفاظ على استقرار اقتصاديات الدول من خلال تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية المتمثلة أساسا في النمو الاقتصادي، وتوازن ميزان المدفوعات والتقليل من معدلات التضخم والبطالة، وحفاظا على استقرار هذه المؤشرات وتحقيق انطلاقة اقتصادية جديدة، بدأت الجزائر في تبني سياسة اقتصادية عرفت ببرنامج الإنعاش الاقتصادي مع مطلع سنة 2001.

1. الإطار النظري لسياسة الإنعاش الاقتصادي:

تعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم الوسائل المالية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب، فهي من المبادئ الهامة في الاقتصاد الكلي، تستخدم بصفة عامة لتعزيز الطلب الكلي وتحريك اقتصاد ما في حالة ركود، وغالبا ما تكون هذه السياسة ذات توجه كينزي، حيث تتبنى الدولة برنامجا لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق قصد تحفيز الإنتاج (تشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الطلب)، وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة. كما يمكن اعتبار سياسة العرض أيضا بمثابة سياسة إنعاش إذا كان الغرض منها هو دعم النشاط الاقتصادي.[1]

❖ وسائل سياسة الإنعاش الاقتصادي:

غالبا ما تقوم الدولة باستخدام وسيلة واحدة أو أكثر من الوسائل المتاحة لديها لتنشيط الطلب الكلي أو العرض الكلي أو الاثنين معا.

[1] محمد مسعى، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، العدد.10، 2012، ص.148.

حيث تطبق سياسة الإنعاش بواسطة الطلب عن طريق استخدام واحدة أو أكثر من الوسائل التالية:[1]

- التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد (مثل منح البطالة وغيرها من المساعدات الاجتماعية ...) أو تلك المتعلقة بدعم بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع (مثل الحليب، السكر الزيت في الجزائر)، وغيرها من التحويلات التي تعتبر زيادة مباشرة أو غير مباشرة في الدخل المتاح، تحفيزا للطلب. وبما أنها تهدف إلى إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، فإن هذه المدفوعات التحويلية عادة ما تدرج أيضا ضمن الأدوات التلقائية للسياسة المالية (مع نظم الضرائب التصاعدية، مثلا التي تزيد مع زيادة الدخل وتنخفض بانخفاضه).
- الإنفاق العمومي الاستهلاكي والاستثماري الذي يزيد من طلب الدولة نفسها على مختلف السلع والخدمات.
- مشروعات الأشغال الكبرى كالبنى التحتية التي تتخذها الدولة كحل مؤقت لمشكلة البطالة، إلى أن يتمكن الاقتصاد من الانتعاش وتوفير مناصب شغل دائمة.
- تخفيض الضرائب الذي يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد، ومن ثم تحفيز الاستهلاك وتحريك عجلة الاقتصاد وإنعاشه.

أما فيما يخص سياسة الانعاش بواسطة العرض، فهي تهدف عموما إلى جعل المؤسسات تنتج سلعا وتقدم خدمات بأقل تكلفة وبأعلى جودة وأكثر جاذبية، حيث تتدخل الدولة بطريقة غير مباشرة بواسطة وسيلتين وهما:[2]

- تخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة مما يشجع على الاستثمار الخاص.

---

[1] المكان نفسه.

[2] المرجع نفسه ، ص.149.

- القيام باستثمارات عمومية تهدف إلى تسهيل عمل المؤسسات الاقتصادية وتشجيعها، على الاستثمار وتوسيع نشاطاتها مثل تطوير شبكات النقل والاتصالات، أو برامج التكوين المهني والجامعي، وبرامج البحث وتطوير التكنولوجيات الجديدة... الخ، حيث أن الكثير من هذه الاستثمارات العمومية تؤدي في النهاية إلى توفير حاجات خارجية هامة لصالح المؤسسات الاقتصادية.

❖ **الشروط العامة لتطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي:**

بالنسبة "للكينزيين" لا تكون سياسة الإنعاش فعالة إلا إذا توفرت بعض الشروط وهي كما يلي:[1]

- يجب أن تتوفر للمؤسسات الوسائل اللازمة لزيادة إنتاجها، خاصة القدرة على القيام باستثمارات جديدة.

- أن لا يكون هناك اتجاه قوي لتلبية الطلب بواسطة المنتجات الأجنبية حيث أن أثر سياسة الإنعاش يكون في هذه الحالة ضعيفا، كما يمكن أن يؤدي إلى إضعاف رصيد الميزان التجاري للبلد المعني بمعنى ضرورة أن يكون الاستيراد ضعيفا لتحقيق سياسة الإنعاش لأهدافها.

- يجب أن لا تؤدي الزيادة في الإنتاج إلى زيادة قوية في الاستيراد.

- يجب أن لا تسعى المؤسسات إلى زيادة هوامش ربحها بدلا من زيادة الكميات المنتجة لتلبية الطلب الإضافي.

[1]Janne Brémond, **Mieux comprendre l'économie**, Paris : Editions Liris, 1991, p.232.

2. الوضع الاقتصادي غداة تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي (1999-2006)

بعد نهاية فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي تحت رعاية صندوق النقد الدولي، الذي امتد من سنة 1995 إلى غاية سنة 1998، بدأ الاقتصاد الجزائري يعرف نوعا من الاستقرار من خلال استعادة التوازن لأهم المؤشرات الاقتصادية، وهذا عائد لانتعاش أسعار البترول مع نهاية سنة 1999 كما يبين الجدول الآتي:

الجدول رقم (12): تطور سعر البترول في الأسواق الدولية في الفترة الممتدة ما بين (1999-2006)

الوحدة: الدولار

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
سعر البترول	17,48	27,60	23,12	24,36	28,10	36,05	50,64	61,08

المصدر: رويجع، مرجع سابق، ص.24.

يتضح من خلال الجدول أن سعر البترول قد عرف ارتفاعا ملحوظا منذ سنة 1999، أين قدر بـ17,48 دولار للبرميل، وارتفع إلى حدود 27,60 دولار سنة 2000، ولكنه سرعان ما انخفض ليتراوح ما بين 23 و24 دولار للبرميل خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2001 و2002. بداية من سنة 2003 عادت الأسعار للإرتفاع حيث قدرت ب28.10 دولار لتقفز إلى حدود 61,08 دولار سنة 2006. من خلال ما سبق يتضح لنا أن الجزائر قد تبنت برنامج الإنعاش الاقتصادي بالموازاة مع ارتفاع أسعار البترول الذي سمح للدولة أيضا بالقضاء تدريجيا على أزمة المديونية الخارجية، كما يوضحه الجدول الآتي.

الجدول رقم (13): تقلص المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة (1999-2006)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
إجمالي الدين	28,31	25,26	22,57	22,64	23,35	21,82	16,4	15,5

المصدر: بنك الجزائر عبر موقعه الإلكتروني www.Banqd'Alger.com، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2017/05/05 على الساعة 19:30

يتضح من خلال الجدول المبين أعلاه أن المديونية الخارجية للجزائر عرفت انخفاضا تدريجيا بدءا من سنة 1999 أين قدرت بـ 28,31 مليار دولار، لتشهد سنة 2003 ارتفاعا طفيفا قدر بـ 1,29 مليار دولار مقارنة بسنة 2002 أين قدرت بـ 22,64 مليار دولار، ولكنها سرعان ما عادت للانخفاض لتقدر سنة 2006 بـ 15,5 مليار دولار، ما يدل على أن حزمة الإصلاحات التي طبقتها الجزائر تحت إشراف صندوق النقد الدولي، وارتفاع أسعار المحروقات مع نهاية سنة 1999، مكنت الجزائر من موارد مالية ضخمة سمحت بتراجع أزمة المديونية وتبني برنامج الإنعاش الاقتصادي بدءا من سنة 2001.

3. توزيع المخصصات المالية في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي:

يعتبر هذا البرنامج أول سياسة اقتصادية ترسمها الدولة الجزائرية بعد الإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها تحت إشراف صندوق النقد الدولي، حيث امتد من 2001 إلى 2014، وقد جاء نظرا لتحسن أسعار البترول نهاية سنة 1999، وكان يهدف إلى النهوض بمختلف القطاعات وتحقيق التنمية و والرفع من نسبة النمو الاقتصادي، وكذلك التقليص من البطالة من أجل إرساء الاستقرار الاقتصادي باعتباره المؤشر الأول للاستقرار السياسي للدول خصوصا

بعد الأوضاع الصعبة التي عرفتها الجزائر طيلة فترة التسعينات. وقد قسمت الحكومة الجزائرية هذا البرنامج إلى ثلاثة (3) فترات أو برامج تتمثل فيما يلي:[1]

أ. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (أو المخطط الثلاثي 2001-2004):

خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار (حوالي 7 ملايين دولار أمريكي) وزعت على النحو الذي يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم (14): توزيع الغلاف المالي للبرنامج حسب المقومات المدرجة

طبيعة الأعمال	رخص البرامج بالمليار دج					مجموع رخص البرامج (%)
السنوات	2001	2002	2003	2004	2004/2001	
دعم الإصلاحات	30,0	15,0	-	-	45,0	8,6
الدعم المباشر للفلاحة والصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12,0	65,4	12,4
التنمية المحلية	32,4	42,9	35,7	3,0	114,0	21,7
الأشغال الكبرى	93,0	77,8	37,6	2,0	210,4	40,1
الموارد البشرية	39,4	29,9	17,4	3,5	90,2	17,2
المجموع	205,4	185,9	113,2	20,5	525,0	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2001**، الدورة العامة .19. نوفمبر 2001، ص.123.

من بين أهم ما أشار إليه الجدول السابق ما يلي:

- التركيز على قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية حيث خصص له مبلغ 210,5 مليار دج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 40,1% المبلغ الإجمالي للبرنامج.

[1] مسعى، مرجع سابق، ص.147.

– الاهتمام بقطاع التنمية المحلية، حيث خصص له مبلغ 114 مليار دج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 21,7% من المبلغ الإجمالي.

– الاهتمام بالموارد البشرية حيث خصص لها مبلغ 90,2 مليار دج أي ما يعادل نسبة 17,2% من المبلغ الإجمالي للبرنامج.

– الاهتمام بقطاع الفلاحة والصيد البحري حيث خصص له مبلغ 65,4 مليار دج، أي ما يعادل 12,4% من المبلغ الإجمالي للبرنامج.

– التركيز على جانب دعم الإصلاحات المؤسساتية، حيث خصص له مبلغ 45 مليار دج، أي ما يعادل ما نسبته 8,6% من الغلاف المالي الإجمالي للبرنامج.

ب. البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005–2009):

في هذا الصدد، قد تم تخصيص مبلغ إجمالي قوامه 4202,2 مليار دج من أجل البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، والجدول الآتي يبين توزيع هذا الغلاف المالي:

الجدول رقم (15): توزيع الغلاف المالي حسب القطاعات المدرجة (2005–2009)

القطاعات	المبلغ بمليار دج	النسبة (%)
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908,5	45,42
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1703,1	40,52
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337,2	08,02
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203,9	01,19
مجموع البرنامج الخماسي	4202,7	100

المصدر: عادل زقرير، **دور برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001–2014) في تحقيق إقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري**، مداخلة في إطار المؤتمر الوطني حول تشخيص الواقع الاقتصادي للدول المغاربية، جامعة الوادي: كلية العلوم الاقتصادية، نوفمبر، 2016، ص.5.

وأهم ما أشار إليه الجدول أعلاه ما يلي:

- ارتفاع المبلغ الإجمالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) بالمقارنة مع البرنامج الأول المخصص لدعم الإنعاش الاقتصادي.

- زيادة اهتمام الدولة بتحسين ظروف معيشة السكان حيث خصص لهذا القطاع مبلغ 1908,5 مليار دج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 45,42% من المبلغ الإجمالي للبرنامج.

- مواصلة اهتمام الدولة بتطوير المنشآت القاعدية حيث خصص لهذا القطاع مبلغ 1703,1 مليار دج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 40,52% من المبلغ الإجمالي للبرنامج.

ج. برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) (برنامج توطيد النمو):[1]

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت سنة 2001، ثم تواصلت ببرنامج دعم النمو الذي تدعم بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب، وبالتالي فإن الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج قدر بحوالي 21,214 مليار دينار جزائري (286 مليار دولار) شمل شقين هما:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها ولا سيما في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9,700 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 130 مليار دولار.

- إطلاق مشاريع جديدة بملغ 11,534 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 156 مليار دولار.

[1] البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول على الموقع:
www.premierministre.you_dz/avobe/media/pdf/textereEssentiels/progpilar/prcegcr ceissnace.pdf/p.9.

4. تقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر:

إن الوقوف على تقييم بعض المؤشرات الاقتصادية طيلة فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي، يمكن من إعطاء نظرة عامة عن مدى نجاعة تلك البرامج والسياسات في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للجزائر.

أ. النمو الاقتصادي:

يعد النمو الاقتصادي من أبرز المؤشرات الاقتصادية لتقييم مدى استقرار الوضع الاقتصادي لأي دولة، والجدول الموالي يبين تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين (2001-2014).

الجدول رقم (16): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)

الوحدة: %

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل النمو	2,6	4,7	6,9	5,2	5,1	1,8	4,8
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو	2,4	2,4	3,6	2,8	3,3	2,8	3,6

المصدر: هناء بن جميل، **تأثير الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على أهداف السياسة النقدية خلال الفترة (1990-2014)**، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، ع.19، جوان 2016، ص.141.

يتضح من خلال الجدول أن معدلات النمو عرفت ارتفاعا تدريجيا طيلة فترة تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، أين تراوحت ما بين 2,6% و6,9% وهذا عائد لضخامة الموارد التي سخرتها الدولة لإنجاح البرنامج، وبمجرد دخول البرنامج التكميلي لدعم

النمو الاقتصادي حيز التنفيذ عرفت معدلات النمو الاقتصادي تذبذبا حيث تراوحت ما بين 1% و5%، بالرغم من الارتفاع المتواصل لأسعار البترول في تلك الفترة أين فاقت 90 دولار للبرميل سنة 2008[1]، ما يدل على هشاشة وعدم استقرار التوازنات الاقتصادية الكلية، لذلك تبنت الدولة إصلاحات اقتصادية أخرى، وعلى إثرها تم اعتماد برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) محاولة تحقيق معدلات نمو مستقرة، التي تراوحت ما بين 2,8% و3,6% طيلة فترة البرنامج وهي معدلات مستقرة نسبيا بالمقارنة مع أسعار البترول آنذاك، ولو أنه بالمقارنة مع الإمكانيات المسخرة تبقى نسبة النمو محدودة خصوصا أنها كانت ولازالت مرهونة بقطاع المحروقات ما يفرغ كل البرامج الاقتصادية المطبقة في الجزائر من أهميتها.

ب. ميزان المدفوعات:

لقد سعت الجزائر من خلال تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي تحقيق فائض في ميزان المدفوعات لأنه يعد من أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، والجدول التالي يسمح لنا بتتبع تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2001-2014)

الجدول رقم (17): تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2001-2014)

الوحدة: مليار دولار

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
رصيد.م المدفوعات	6,19	3,66	7,47	9,25	16,95	17,73	29,55
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
رصيد.م المدفوعات	36,99	3,86	15,32	20,14	12,05	0,143	-1,32

المصدر: بن جميل، مرجع سابق، ص.148.

[1] رويجع، مرجع سابق، ص.24.

سجل ميزان المدفوعات الجزائري منذ سنة 2001 ارتفاعا تدريجيا إلى غاية سنة 2008 أين حقق أعلى فائض طيلة فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي والذي قدر بـ 36,99 مليار دولار وهذا بسبب ارتفاع أسعار البترول في تلك الفترة، ولكنه سرعان ما انخفض بنسبة 90% عن السنة التي سبقتها حيث سجل سنة 2009 فائضا بـ 3,86 مليار دولار فقط وهذا الانخفاض عائد لتداعيات الأزمة العالمية سنة 2008، واستمر رصيد ميزان المدفوعات في الانخفاض ليحقق سنة 2014 عجزا قدر بـ 1,32- مليار دولار، وهذا الاختلال في الرصيد هو اختلال طبيعي يعكس الاختلال الهيكلي للاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بالدرجة الأولى على المحروقات، فأكثر من 90% من صادرات الجزائر من المحروقات ما يجعل التوازن الخارجي مرهونا بها.

ج. التضخم:

يعد التضخم ظاهرة نقدية تنجم عن كل زيادة مستمرة في كمية النقود المتداولة التي تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار[1] ما يجعلها تؤثر سلبا على مختلف المتغيرات الاقتصادية، ويمكن تتبع معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 من خلال الجدول التالي

الجدول رقم (18): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2001-2014

الوحدة: %

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل التضخم	4,2	1,42	2,6	3,6	1,6	2,5	3,5
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل التضخم	4,5	5,7	3,9	4,52	8,89	3,26	2,9

المصدر: بن جميل، مرجع سابق، ص.143.

[1] حملاوي، مرجع سابق، ص.100.

بالرغم من أن صندوق النقد الدولي ساهم في تخفيض معدلات التضخم خلال إشرافه على تطبيق برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998)، إلا أنه عرف مستويات مرتفعة أثناء تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي حيث تراوح ما بين 4% و1% في الفترة الممتدة ما بين 2001 و2004 ليصل إلى معدل 5,7% سنة 2009، ويعود هذا الارتفاع إلى ضخامة كمية النقود التي سخرتها الدولة لتمويل وتغطية نفقات المشاريع الاقتصادية التي جاء بها برنامج الانعاش الاقتصادي أما فيما يخص الفترة الممتدة ما بين 2010 و2014 فإن معدلات التضخم سجلت أعلى مستوى لها سنة 2012 حيث قدر بـ 8,89%، ويمكن القول بأن المعدل قد تضاعف وهذا بسبب الزيادة المعتبرة في الأجور التي طبقتها الدولة سنة 2012[1]، والتي أدت غلى ارتفاع الأسعار خصوصا المواد الغذائية ما أثر سلبا على معدلات التضخم.

د. البطالة:

لقد ساهمت برامج الإصلاح الاقتصادي المطبقة في الجزائر تحت رعاية صندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى عامل النمو الديمغرافي في رفع معدلات البطالة في الجزائر، الأمر الذي جعل من تقليص عدد العاطلين عن العمل من أبرز أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي، والجدول الموالي يبين تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

[1] المرجع نفسه، ص.101.

الجدول رقم (19): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)

الوحدة: %

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل البطالة	27,30	25,7	23,7	17,7	15,3	12,30	13,80
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل البطالة	11,30	10,20	10	10	11	9,8	10,8

المصدر: زقرير، مرجع سابق، ص.11.

بمجرد تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي بدأت معدلات البطالة بالانخفاض حيث انخفضت من 37,30% سنة 2001 إلى 17,7% سنة 2004، لتصل إلى 10,20% سنة 2009 أي أنها تراجعت بـ 7% ما يدل على أن الدولة ركزت على تقليص نسبة البطالة خلال تنفيذ البرنامج من خلال خلق فرص عمل خصوصا في قطاعات البناء والأشغال العمومية، أما فيما يخص الفترة الممتدة ما بين 2010 و2014 فقد عرفت البطالة أقل نسبة لها، سجلت سنة 2013 بـ 9,8% وهذا عائد لتبني الدولة لسياسة التشغيل قصد تنشيط الطلب الكلي ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وقد نجحت فعلا في تنشيط الطلب الكلي ولكنه لم ينعكس بالإيجاب على الاقتصاد الوطني، لأن جهاز الإنتاج المحلي عجز عن تلبية الطلب ما أدى لتوجيهه للاستيراد من الخارج.

وعلى ضوء ما سبق يتضح أن برنامج الإنعاش الاقتصادي ساهم في رفع معدلات النمو وتقليل نسبة البطالة، إلا أنه وبالمقارنة مع الإمكانيات الضخمة المسخرة مازال الاقتصاد الجزائري يعرف العديد من الاختلالات، أبرزها التبعية المطلقة للمحروقات بالرغم من كل محاولات الإصلاح الذاتية أو بمساندة صندوق النقد الدولي، ما يجعل من سياسة الإنعاش الاقتصادي 2001-2014 أفضل مثال لفشل الدولة الجزائرية في رسم سياسات اقتصادية

ناجعة، ما يجعل التساؤل قائما حول مدى توفر إرادة سياسية للنهوض بالاقتصاد الوطني ومعالجة الإشكاليات الحقيقية التي تعيق تقدمه.

خلاصة الفصل الثاني:

صاحب فشل الإصلاحات الذاتية التي تبنتها الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية الثمانينات، مجموعة من الاختلالات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية، خصوصا بعد الانخفاض الحاد لأسعار النفط إثر أزمة 1986، ما أجبر الحكومة على اللجوء لصندوق النقد الدولي والقيام بجملة من الاصلاحات الاقتصادية من خلال الاستعدادات الائتمانية وبرامج التثبيت والتعديل الهيكلي، التي كانت وفق شروط جعلت من اقتصاد السوق ومختلف آلياته المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني، مخلفة بذلك جملة من الآثار الإيجابية على أهم المؤشرات الاقتصادية كالنمو الاقتصادي وميزان المدفوعات، وأخرى سلبية لأن هذه التوازنات كانت على حساب القطاع الحقيقي، حيث أن الجهاز الإنتاجي الوطني عرف انكماشا خاصة القطاع الصناعي، بالإضافة إلى تنامي مستويات البطالة وانهيار القدرة الشرائية للمواطن نتيجة لسياسات الخوصصة وما انجر عنها من تسريح للعمال.

بعد نهاية فترة الإصلاحات وتحسن وضعية الاقتصاد الوطني بالموازاة مع ارتفاع أسعار البترول مطلع الألفية الثالثة قامت الجزائر بتنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي بداية من سنة 2001، أين ضخت الدولة مبالغ مالية ضخمة لتجسيد البرنامج، وقد استطاعت تحقيق معدلات نمو مرتفعة لم تحققها في ظل الإصلاحات المبرمة مع صندوق النقد الدولي ولكنها تبقى معدلات ظرفية مصاحبة لارتفاع أسعار البترول ما يعني استمرار التبعية المطلقة لقطاع المحروقات.

خاتمة:

يمثل صندوق النقد الدولي الركيزة الأساسية للنظام النقدي العالمي حيث أوكلت له مهمة أن يكون آلية التمويل الدولي قصير الأجل، لمواجهة الإختلالات في اقتصاديات الدول، خصوصا فيما تعلق بإعادة التوازن لميزان مدفوعاتها.

تعد السياسة الاقتصادية الوسيلة التي من خلالها تعبر الدولة عن أهدافها وإستراتجياتها الاقتصادية، وطرق وأساليب تحقيقها.

يعتبر كل من فشل الخيارات التنموية، وأزمة 1986 من أبرز الأسباب التي دفعت بالجزائر للجوء لصندوق النقد الدولي لمعالجة مختلف المشاكل التي كان يعاني منها الاقتصاد

الوطني، أين تدخل الصندوق لتمويل برامج الإصلاح الاقتصادي، المتمثلة أساسا في برامج التثبيت والاستعدادات الائتمانية بداية من ماي 1989، وبرنامج التعديل الهيكلي سنة 1995، وهذا كله في إطار مشروطية الصندوق في الجانب الاقتصادي والاجتماعي.

لقد خلف تدخل صندوق النقد الدولي في الجزائر جملة من الآثار الإيجابية على مستوى أهم المؤشرات الاقتصادية كارتفاع معدل النمو الاقتصادي وتوازن ميزان المدفوعات بالإضافة إلى تخفيض معدل التضخم، وأثار أخرى سلبية تمثلت في ارتفاع معدل البطالة وانخفاض قيمة العملة الوطنية، ما أدى إلى تدهور القدرة الشرائية وانخفاض المستوى المعيشي لغالبية أفراد المجتمع .

لقد استعادت الجزائر نوعا من التوازن الاقتصادي بعد تدخل صندوق النقد الدولي

وبالموازاة مع ارتفاع أسعار النفط أواخر 1999، قامت بتبني سياسة الإنعاش الاقتصادي بداية

من سنة 2001، أين نجحت في رفع نسبة النمو الاقتصادي، وتقليل معدل البطالة إلا أنها تبقى معدلات ظرفية لأنها فشلت في إيجاد بدائل غير المحروقات لتمويل برامج الإصلاح الاقتصادي والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، بالرغم من الإمكانيات المالية الضخمة المسخرة التي استغلت كلها في برامج لرفع المستوى المعيشي لمختلف فئات المجتمع على حساب هيكلة وتطوير الجهاز الإنتاجي للاقتصاد الوطني، ما جعل هذا الأخير أكثر استجابة للأزمات الاقتصادية .

نتائج اختبار الفرضيات:

لقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى :

- أن صندوق النقد الدولي من خلال حزمة الإصلاحات التي أملاها على الجزائر، ساهم في إعادة التوازن المالي لها، من خلال إعادة الاستقرار لأهم المؤشرات الاقتصادية، وذلك كان على حساب تشتت الجهاز الإنتاجي وتدهور الأوضاع الاجتماعية لغالبية فئات المجتمع، بسبب سياسة خوصصة و حل المؤسسات العمومية وما خلفته من تسريح للعمال، وعلى هذا الأساس فإن الفرضية الرئيسية محققة.
- إن من أهم أهداف صندوق النقد الدولي إعادة التوازن المالي لإقتصاديات الدول الأعضاء فيه، خصوصا في أوقات مرروها بالأزمات، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الفرعية الأولى: كلما إختل التوازن المالي لإقتصاديات الدول الأعضاء، كلما زاد إحتمال لجوئها للصندوق.
- تعد أزمة إنهيار أسعار النفط 1986 من أبرز الأسباب التي جعلت الجزائر تلجأ لصندوق لنقد الدولي لغرض إعادة التوازن المالي، بعد فشل كل خياراتها التنموية، ما أجبرها على الرضوخ لمشروطية الصندوق، خصوصا بعد تفاقم أزمة المديونية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الفرعية الثانية: كلما أفلست الخيارات التنموية وتراجعت الإيرادات الريعية، ازداد التزام السلطات العمومية الجزائرية بالإجراءات الإصلاحية لصندوق النقد الدولي.
- لقد تبنت الجزائر برنامج الإنعاش الاقتصادي بعد تراجع أزمة المديونية، وبالموازاة مع ارتفاع أسعار البترول مع نهاية سنة 1999، ما سمح لها برصد مبالغ مالية ضخمة لتطبيق البرنامج، وهو ما يثبت صحة الفرضية الفرعية الثالثة: كلما ارتفعت الإيرادات الريعية نتيجة انتعاش أسعار البترول في الأسواق الدولية ازداد حجم الأغلفة المالية المخصصة للإنفاق العمومي في الجزائر.

النتائج العامة للدراسة:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية

- يعتبر صندوق النقد الدولي من أهم المؤسسات المالية الفاعلة على الساحة الاقتصادية، من خلال الدور الذي يلعبه في مجال المساعدة على إعادة التوازنات المالية للدول.
- تهدف البرامج الإصلاحية لصندوق النقد الدولي لإعادة التوازنات المالية للدول وليس لبناء اقتصاديات فاعلة ومنتجة.
- نجح صندوق النقد الدولي في إعادة التوازن لأهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر بالرغم من الآثار السلبية التي مست الجانب الاجتماعي.

- الطبيعة الريعية للدولة الجزائرية، هي السبب في عدم نجاعة كل السياسات الاقتصادية التي تتبناها بما فيها إصلاحات صندوق النقد الدولي، وهذا يعود بالدرجة الأولى لغياب برامج اقتصادية وإرادة سياسية، تهدف لبناء اقتصاد وطني منتج خارج قطاع المحروقات.

قائمة المراجع :

أ- المراجع باللغة العربية

- **الكتب**

1- ابشـر الطيّـب حسـن، **الدولــة العصــرية دولــة مؤسســات**، القـاهرة: الـدّار الثّقافيــة للنشر، 2000.

2- الكبيسي عامر، **صنع السّياسات العامّة**، الأردن: دار المسيرة،1996.

3- اللّيثي محمد علي، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الإسكندرية: الدار الجامعية،1997.

4- أندرســون جــيمس، **صــنع السياســات العامــة**، ترجمــة :الكبيســي عامر،عمــان: دار المسيرة،1999.

5- المهـدي عـادل، عولمـة النظـام العـالمي ومنظمـة التجـارة العالميـة، مصـر:الدار المصـرية اللبنانية، ط.2 ،2004.

6- الفهـداوي فهمـي خليفـة، **السّياسـة العامّـة(منظور كلـي فـي البنيـة والتّحليـل)**، الأردن: دار المسيرة، 2001.

7- الحجـار بسّـام، **العلاقـات الاقتصـادية الدّوليـة**، لبنـان: المؤسسـة الجامعيـة للدّراسـات والنّشـر و التّوزيع، ط.1، 2003.

8- الأشقر أحمد، **الاقتصاد الكلي**، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع ،2007.

9- بوحوش عمـار، **منـاهج البحث العلمـي وطرق إعداد البحـوث**، الجزائـر: ديـوان المطبوعـات الجامعية، ط.8 ،2016.

10- جبريال الموند وآخـرون، **السياسـة المقارنـة(إطار نظـري)**، ترجمـة: بشـير المغريبـي محمـد زاهي، ليبيا: منشورات جامعة قار يونس، 1996.

11- حسن عبد الباسط، **أصول البحث الاجتماعي**، الاسماعلية: مطبعة لجنة البيان العربية،1963.

12- حلمي عبد القادر، **مدخل الى الإحصاء**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1994.

13- حميدي حميد و آخرون، **الإصلاحات الاقتصادية و سياسات الخوصصة في البلدان العربية**، لبنان :مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2،2005.

14- حسين خليل، **السياسات العامة في الدول النامية**، لبنان: دار المنهل اللبناني، ط.1، د س ن.

15- مهنا نصر محمد، **علم السياسة**، مصر: دار غريب للطّباعة و النّشر، 1994.

16- محمد إبراهيم عبد الرحيم ، **منظمات اقتصادية دولية في زمن العولمة**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة،2008.

17- محمـد الزّكـي كريمـة، **أثـار سياسـة صـندوق النّقـد الـدولي علـى توزيـع الـدخل القـومي**، الإسكندرية: منشأة المعارف، 2004.

18- مياسي إكرام، **الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر**، الجزائر:دار هومة للنشر والتوزيع والطباعة،2011.

19- عجّام هيثم، **التّمويل الدّولي**، عمان:دار زهران للنّشر والتّوزيع،2008.
20- عبد المنعم فوزي، **المالية العامّة**، القاهرة: مكتبة عين شمس، 1995.
21- قيرة اسماعيل واخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجز**ائر، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2002.
22- تقي الحسين عرفان، **التّمويل الدّولي**، الأردن: دار مجدلاوي للنّشر،ط.1،1999.

– الرّسائل و المذكرات الجامعية

1- بريشي عبد الكريم، **دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني**، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ،2013-2014.

2- بودربالة رفيق، **دور صندوق النقد الدولي في إدارة المديونية الخارجية للجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية، 2005-2006.

3- برباص الطاهر، **اثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد (دراسة حالة الجزائر)**، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة:كلية العلوم الاقتصادية، 2008-2009.

4- بركان زهية، **التضخم و برامج التصحيح في البلاد النامية بين النظرية و التطبيق**، رسالة ماجستير، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 1997-1998.

5- زايدي عبد العزيز، **تأثير المؤسسات المالية الدولية على الوضع الاجتماعي في الجزائر في الفترة (1989-2005)**،رسالة ماجستير، جامعة الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2005-2006.

6- زروخي فيروز، **استراتجية تخفيض العمالة (دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية)**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية: 2005-2006.

7- عاشور فلة، **أثار برنامج الإصلاح المالي لصندوق النقد الدولي على سوق العمل في الجزائر منذ 1994**، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة: معهد العلوم الاقتصادية، 2004-2005.

8- خالدي الهادي، **الهيمنة من خلال أطروحة التجارة الدولية مع دراسة حالة صندوق النقد الدولي**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر: معهد العلوم الاقتصادية، 1991-1992.

9- حملاوي إيمان، **دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر1990-2012)**، مذكرة ماستر، جامعة بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2013-2014.

10- رويجع السعيد، **التطور التاريخي لأسعار البترول و أثره على الاقتصاد الجزائري (1970-2009)**، مذكرة ماستر اكاديمي، جامعة ورقلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية،2012-2013.

- **الملتقيات**

1- البشير عبد الكريم، **اثر السياسة المالية و النقدية على النمو والاستخدام في الجزائر**، مداخلة في إطار الملتقى العلمي الدولي حول السياسات الاقتصادية ، جامعة الشلف: كلية العلوم الاقتصادية،2005.

2- بلخريصات رشيد، **فعالية المنظمات الحكومية في تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية**، مداخلة في إطار المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات ، جامعة ورقلة: كلية علوم التسيير، 08-09مارس 2005.

3- بن سعيد محمد، **السياسات الاقتصادية والتشغيل**، مداخلة في إطار المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، جامعة ورقلة: قسم علوم التسيير، 2005.

4- شريف عمر، **السياسات الاقتصادية و أدوات تحقيق نجاح التنمية و الاستقرار في إطار النظام الإسلامي**، مداخلة في إطار فعاليات الملتقى العلمي الوطني حول السياسات الاقتصادية، جامعة باتنة: قسم علوم التسيير، 2005.

5- زقري عادل، **دور برنامج الإنعاش الإقتصادي2001-2014 في تحقيق إقلاع وتنويع الاقتصاد الوطني**، مداخلة في إطار فعاليات المؤتمر الوطني حول تشخيص الواقع الاقتصادي للدول المغاربية، جامعة الوادي: كلية العلوم الاقتصادية، نوفمبر2016.

- **التّقارير**

1- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الطرف الاقتصادي والاجتماعي**، السداسي الأول، الدورة العامّة، 19نوفمبر2001.

- **المقالات**

1- مسعى محمد، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثره على النّمو، **مجلة الباحث**، ع.10،2012، ص ص.148- 160.

2- بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، **مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا**،ع.1،السداسي الثاني، شلف2004، ص ص.179-212.

3- بن جميل هناء، تأثير الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على أهداف السياسة النقدية(خلال الفترة 1990- 2014)، **مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية** ،ع.19، جوان2016، ص ص.140-160.

– المواقع الإلكترونية

1- **البرنامج التكميلي لدعم النمو**، بوّابة الوزير الأوّل،

www.premierministre.you-dz/avabe/media/pdf/texter.Essentiles progpilar/progcroissance.pdf

2- بنك الجزائر، **معدلات المديونية الخارجية للجزائر(2001- 2014)**

WWW.Bank d'alger.com

ب- المراجع باللغة الأجنبية :

– الكتب

1- Arnoud Serge , Boudville Nicolas , **Évaluer des politiques et programmes publics ,**Paris :édition de le performance, 2004.

2- Bali hamid, **inflation et mal Développent en Algérie** :opu ،1993.

3- Ben Bitour Ahmed, **l'Algérie au troisième millénaire défis et potentialités**, Alger : édition marinoor, 1998.

4- Bremond janne, Mieux **comprendre l'économie**, Paris : édition liris ,1991.

– القواميس

5- Gelden benne Jamine, **Dictionnaire économique et social**, paris : édition Hallier ,1981

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
إهداء.....	
شكر وتقدير.....	
مقدمة.....	ا
إشكالية الدراسة.....	ب
الأسئلة الفرعية.....	ب
فرضيات الدراسة.....	ب
تحديد إطار الدراسة.....	ج
مبررات إختيارالموضوع.....	ج
أهمية الدراسة.....	د
أهداف الدراسة.....	ه
منهجية الدراسة.....	ه
الدراسات السابقة.....	ز
هيكلة الدراسة.....	ط
الفصل الأول:الإطار النظري والمفاهيمي لصندوق النقد الدولي والسياسة الإقتصادية	10
المبحث الأول:ماهية صندوق النقد الدولي.....	10
المطلب الأول :تعريف صندوق النقد الدولي ونشأته.....	11
1- تعريف صندوق النقد الدولي.....	11
2- نشأة صندوق النقد الدولي.....	12
المطلب الثاني :الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي.....	15
1- الأجهزة المسيرة.....	15
2-الأجهزة الإستشارية	17
المطلب الثالث:موارد صندوق النقد الدولي.....	19
المطلب الرابع:أهداف صندوق النقد الدولي.....	20
المطلب الخامس:صنع القرار في صندوق النقد الدولي.....	21
المبحث الثاني:ماهية السياسة الاقتصادية.....	23

المطلب الأول:تعريف السياسة العامة.....	23
المطلب الثاني :تعريف السياسة الاقتصادية.....	26
المطلب الثالث:أنواع السياسة الاقتصادية.....	28
المطلب الرابع:أهداف السياسة الاقتصادية.....	30
المطلب الخامس:أليات السياسة الاقتصادية.....	32
خلاصة الفصل الأول.....	34
الفصل الثاني: علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي.....	35
المبحث الأول:أسباب ودوافع اللجوء إلى صندوق النقد الدولي.....	36
المطلب الأول:إفلاس الخيارات التنموية للبلاد.....	36
المطلب الثاني:أزمة 1986 وإنهيار الإيرادات النفطية الممول الرئيسي للخزينة العمومية	38
المطلب الثالث:أحداث أكتوبر1988 وتدهور الوضع السياسي،الاقتصادي و الاجتماعي.....	39
المبحث الثاني:الأليات المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي لإعادة بعث الإستقرارالإقتصادي في الجزائر.....	41
المطلب الأول :إتفاق الإستعداد الإئتماني الأول ماي 1989.....	41
المطلب الثاني:إتفاق الإستعداد الإئتماني الثاني جوان 1991.....	42
المطلب الثالث:مرحلة التثبيت الاقتصادي أفريل 1994.....	43
المطلب الرابع :إتفاق القرض الموسع (برنامج التعديل الهيكلي) ماي 1995- ماي 1998	44
المبحث الثالث :النتائج المترتبة عن تبني أليات صندوق النقد الدولي على السياسة الاقتصادية في الجزائر.....	46
المطلب الأول :سياسة المشروطية وأثرها على السياسة الاقتصادية	46
المطلب الثاني :أثر تدخل صندوق النقد الدولي في الجزائر على أهم المؤشرات الإقتصادية	47
1- النمو الاقتصادي	48
2- ميزان المدفوعات	49
3- إحتياطي الصرف	51
4- الميزانية.....	52
5- التضخم.....	53
6- المديونية.....	54
7- الخوصصة	56
8- البطالة	57
المطلب الثالث:سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر قطيعة أو إستمرارية..	59

1- الإطار النظري لسياسة الإنعاش الاقتصادي.....	59
2- الوضع الاقتصادي غداة تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي (1999- 2006).....	62
3- توزيع المخصصات المالية في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي.....	63
4- تقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر.....	67
ا - النمو الاقتصادي.....	67
ب - ميزان المدفوعات	68
ج- التضخم.....	69
د- البطالة.....	70
خلاصة الفصل الثاني.....	73
خاتمة.....	74
قائمة المراجع.....	77
فهرس المحتويات.....	81
فهرس الجداول.....	84
فهرس الأشكال.....	85
ملخص	86
ملخص بالانجليزية.....	87
ملخص بالفرنسية.....	88

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الدول المشاركة في مؤتمر بريتين وودز المنعقد سنة 1944.....	14
02	مقدار القوة التصويتية لبعض الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي.....	22
03	معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1994- 2000)	48
04	تطور وضعية ميزان مدفوعات الجزائر خلال الفترة (1993-1998).....	50
05	إحتياطات صرف الجزائر خلال الفترة (1993- 2000).....	51
06	وضعية الموازنة العامة خلال الفترة (1993- 1996)	52
07	تطور أسعار بعض السلع ذات الإستهلاك الواسع خلال الفترة (1990- 1997).....	53
08	معدلات التضخم في الفترة ما بين (1993- 1998).....	54
09	تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة (1990- 1998)....	55
10	توزيع المؤسسات المنحلة في الجزائر حسب قطاعات نشاطها و إطار ها القانوني (إلى غاية جوان 1998).....	56
11	تطور عرض العمل، التوظيف، البطالة في الجزائر خلال الفترة (1994- 2000).....	58
12	تطور سعر البترول في الأسواق العالمية في الفترة الممتدة ما بين (1999- 2006).....	62
13	تقلص المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة (1999- 2006)...	63
14	توزيع الغلاف المالي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).....	64
15	توزيع الغلاف المالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005- 2009).....	65
16	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2014).....	67
17	تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2001- 2014).....	68
18	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)...	69
19	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001- 2014)...	71

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي.....	18
02	مسار سياسة التوقف ثم الذهاب.....	29
03	أليات السياسة الاقتصادية.....	33

ملخص:

بالرغم أن صندوق النقد الدولي، قد لعب دورا كبيرا في رسم السياسة الاقتصادية للجزائر، خصوصا خلال الفترة التي أعقبت أزمة 1986، وهي فترة تبني الجزائر لحزمة من الإصلاحات الاقتصادية تحت إشرافه،التي أدت إلى استعادة البلاد لأهم التوازنات المالية الداخلية والخارجية، غير أن ذلك كان على حساب تدهور الأوضاع الاجتماعية، وتشتت الجهاز الإنتاجي الوطني، إلا أن إجراءات هذه المؤسسة المالية الدولية، ليست وحدها المسؤولة عن هشاشة الاقتصاد الجزائري، بدليل أن ارتفاع أسعار المحروقات مع نهاية سنة 1999 وفرت للجزائر سيولة مالية ضخمة، وجهت لبرامج تنموية هدفها رفع مستوى معيشة المواطن حيث تعد من أكبر الأغلفة المالية التّي تخصصها دولة نامية لمشاريع تنموية، و بالتالي كان من المفترض أن تساهم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني من شقه الإنتاجي، وإحداث القطيعة مع الطبيعة الريعية للدولة الجزائرية، غير أن ذلك لم يتحقق ما يجعلنا نتساءل حول مدى توفر إرادة سياسية فعلية لبناء اقتصاد وطني، منتج، وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

الكلمات الدالة: صندوق النقد الدولي، السياسة الاقتصادية.

Abstract:

The International Monetary Fund played a major role in the development of Algeria's economic policy, notably in the period following the 1986 crisis, when Algeria adopted a package of economic reforms, recommended by the IMF that restored the most important internal and external financial balances. However, these reforms were carried out to the detriment of the deterioration of social conditions and the dispersion of the national productive apparatus. Nevertheless, the procedures recommended International Monetary Fund cannot be fully held accountable for the fragility of the Algerian economy, as evidenced by the rise in fuel prices at the end of 1999, which provided Algeria with enormous financial liquidity for development programs aimed at raising the standard of living, and which was one of the largest financial envelopes allocated by a developing country for development projects. These financial envelopes were expected to contribute to the development of the national economy productive apparatus and make a break with the rentier state, but have failed to reach the goals it had set. This lets us Question whether those reforms wore accompanied by a genuine political will to build a productive and sustainable national economy.

Keywords: International Monetary Fund, Economic Policy.

RESUME:

Le Fonds monétaire international a joué un rôle majeur dans le développement de la politique économique algérienne, notamment après la crise de 1986, lorsque l'Algérie a adopté un ensemble de réformes économiques, recommandées par le FMI, qui ont restauré les plus importants équilibres financiers internes et externes. Cependant, ces réformes ont été menées au détriment de la détérioration des conditions sociales et de la dispersion de l'appareil productif national. Néanmoins, les procédures recommandées ne sont pas pleinement responsables de la fragilité de l'économie algérienne, comme en témoigne la hausse des prix du carburant à la fin de 1999 qui a fourni à l'Algérie d'énormes liquidités financières pour les programmes de développement visant à élever la norme de la vie et qui était l'une des plus grandes enveloppes financières allouées par un pays en développement à des projets de développement. Ces enveloppes financières devaient contribuer au développement de l'appareil productif de l'économie nationale et faire une rupture avec l'État rentier, mais n'ont pas atteint les objectifs fixés. Cela nous permet de nous demander si ces réformes étaient accompagnées d'une volonté politique réelle de construire une économie nationale productive et durable.

Mots-clés: Fonds monétaire international، politique économique.